



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٧٤

الثلاثاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

أعرب عن خالص الترحيب بجميع الأعضاء في اجتماع اليوم الرفيع المستوى، الذي سيجرى فيه استعراض شامل للتقدم المحرز بشأن الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ (انظر القرار ٢٦٦/٧٠) نحو القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠؛ وبشأن كيفية استمرار جهود التصدي، من حيث أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في الإسهام على النحو الأمثل في التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف العالمي في مجال الصحة (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة)، بما في ذلك أوجه النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والعقبات والتغزرات والتحديات الماثلة والفرص المتاحة، في مجالات منها الشراكة والتعاون؛ والتوصيات المتعلقة بتوجيه ورصد جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بعد عام ٢٠٢١، بما في ذلك وضع التزامات ملموسة للتعجيل بالعمل من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك تشجيع الالتزام المتجدد والمشاركة من قبل القادة والبلدان والمجتمعات المحلية والشركاء للتعجيل بعملية شاملة عالمية ومكاملة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ تلك العملية.

الاجتماع الرفيع المستوى والاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/75/836)

مشروع القرار (A/75/L.95)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يعقد هذا الاجتماع وفقا للقرار ٢٦٠/٧٥ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ والمقررات ٥٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، و ٥٦٣/٧٥ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢١، و ٥٦٦/٧٥ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



في المائة منذ الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٤. ومنذ انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن القضاء على الإيدز، حققت عشرات البلدان أو تجاوزت الأهداف المحددة لتسريع وتيرة التصدي للإيدز والتعجيل بإحراز التقدم صوب القضاء على انتشار وباء الإيدز.

وينبغي أن نعترف بذلك النجاح. ومع ذلك، فإن الأهداف العالمية التي تم تحديدها قبل خمس سنوات لم تتحقق. وبسبب نقص الاستثمار، أخفقت بلدان كثيرة في ذلك. والحقيقة المأساوية هي أن الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية هم الفئات السكانية الأضعف؛ وهم أكثر عرضة من غيرهم لخطر التخلف عن الركب، حيث يظل الإيدز، ليس مجرد مسألة صحية فحسب، بل يمثل تحدياً إنمائياً أوسع نطاقاً. وعلينا ألا ننسى أن الإيدز كثيراً ما يؤثر على أولئك الذين هم في مقتبل العمر، وأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والنزاعات، وحالات الطوارئ الإنسانية، قد أعاقت إحراز التقدم، حيث تتعرض النظم الصحية لضغوط هائلة، وتتعطل الخدمات الأساسية وسلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، تنتشر الكوارث المتعلقة بالمناخ في المناطق التي يزداد فيها عبء فيروس نقص المناعة البشرية، لتشكل بذلك خطراً إضافياً على الفئات السكانية الأضعف في المجتمع. ومن المأساوي أن الوصم والتمييز لا يزالان قائمين، مما يزيد من عزلة الفئات المهمشة بالفعل. وببساطة، فإن الإيدز وباء يقترن بأوجه عدم المساواة. وإذا أردنا القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، فيجب أن نقضي على أوجه عدم المساواة.

وفي عقد العمل هذا، إذا أردنا تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيجب على جميع الدول الأعضاء أن تعيد الالتزام بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إن القضاء على الإيدز شرط أساسي ونتيجة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - من إنهاء الفقر إلى كفاءة الصحة الجيدة والرفاهية للجميع، إلى المساواة بين الجنسين.

وفي العام الماضي، كان نصف المصابين الجدد بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم من النساء والفتيات. وكانت ست من كل سبع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب

ومعروض على الجمعية العامة مشروع القرار A/75/L.95. وقبل المضي قدماً أود أن أذكر الأعضاء، كما ورد في رسالتي المؤرخة ٧ حزيران/يونيه، بأن البت في مشروع الإعلان السياسي سيتم عقب إلقاء البيانات الافتتاحية.

وسأدلي الآن ببياني الافتتاحي من المنصة.

يسرني أن أرحب بالأعضاء اليوم في الاجتماع الرفيع المستوى والاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز. وخلال الأيام الثلاثة المقبلة، سيجتمع قادة العالم، وصناع القرار على أعلى المستويات السياسية، وأولئك العاملون في الخطوط الأمامية للتصدي للإيدز، ومجموعة متنوعة من ممثلي المجتمع المدني والأكاديميين والشباب لاستعراض التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٦. وستناقش معاً أفضل الممارسات والدروس المستفادة والفرص المتاحة لحشد الدعم المتعدد الأطراف للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

وأشيد بسعادة السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، الميسرين المشاركين لهذه العملية، اللذين عملا بلا كلل على تيسير المفاوضات بشأن الإعلان السياسي. وأشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة طوال المفاوضات. وستسهم الجهود التي يبذلونها في هذا المجال حقا في جعل العالم مكانا أكثر مساواة وعدلا وأمانا للجميع.

كما أشكر السيدة ويني بيانما، وكيلا الأمين العام والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العمل والدعم القيمين للميسرين المشاركين وطوال فترة التحضير لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

لقد قطعنا أشواطاً كبيرة منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز قبل أربعة عقود. فقد انخفضت الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٦١

العام. وأهني رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين، السفير غيرتزي ممثل ناميبيا، والسفير فيفيلد ممثل أستراليا، على الإشراف على هذه العملية. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء على مشاركتها النشطة التي أسفرت عن مشروع إعلان سياسي طموح (A/75/L.95، المرفق).

لقد مر ٤٠ عاما منذ أن تم الإبلاغ عن أولى حالات الإصابة بالإيدز. ومع انتشار هذا الوباء، اجتاح الخوف والإنكار والوصم والإهمال المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ودعت المجتمعات المحلية الموجودة في الخطوط الأمامية القيادات السياسية والعالم إلى اتخاذ إجراءات، مع تقديم الرعاية للأحباء الذين هم على فراش الموت. وكان برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا حاسما من تلك الاستجابة. فقد حشد تضامنا عالميا غير مسبوق لمكافحة وباء حطم مناطق بأكملها. وأقامت الدول شراكات مبتكرة، وأصلحت قوانين وسياسات عفا عليها الزمن، وكفلت تحقيق المشاركة المجدية للمتضررين ودافعت عن حقوق الإنسان وتقاسمت البيانات. وطوال العملية، ركز البرنامج على عدم إغفال الناس، وقد أظهر قيمة نهج توحيد أداء الأمم المتحدة - وهو برنامج مشترك يضم ١١ كفيلا مشاركا - وفي صميمه المجتمع المدني. وبظل البرنامج في صميم جهودنا الرامية إلى دعم البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تعلمنا العديد من الدروس القيمة من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. وأحد هذه الدروس هو الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه المجتمع المدني في العمل جنبا إلى جنب مع نظام الصحة العامة وغيره من النظم والاستجابات التي تقودها المجتمعات المحلية، مما يساعد على بناء نظم صحية قادرة على الصمود وشاملة للجميع. ولولا الحملات وغيرها من الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لما استطاع ٢٦ مليون شخص تلقي العلاج المضاد للفيروسات العكوسة المنقذ للحياة اليوم. وفي مطلع الألفية، كان أقل من ١ في المائة من المصابين بالفيروس في بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الفتيات. وتمثل احتمالات إصابة ستة من كل سبع شابات بالفيروس ضعف احتمالات إصابة الشبان.

وهذا أمر غير مقبول. ويجب أن تتمتع كل فتاة وكل امرأة بحرية ممارسة حقوقها الإنسانية الأساسية لاتخاذ قراراتها، وأن تعيش حياة خالية من الخوف من العنف الجنساني، وأن تعامل بكرامة واحترام. وينبغي أن تتاح لجميع الفتيات فرص متساوية في الحصول على تعليم جيد. وهذا يمثل أساس مجتمع تشعر فيه المرأة بالأمان لتتبوأ مكانها الصحيح في محل العمل والحياة العامة والسياسة وصنع القرار. وبصفتي مناصرا دوليا للمساواة بين الجنسين، أعتقد اعتقادا راسخا أننا إذا أردنا القضاء على الإيدز، فيجب علينا إنهاء اللامساواة بين الجنسين.

وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، استتفر النظام متعدد الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاتخاذ إجراءات من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩. ولا يزال تصميمنا ثابتا. وقد حان الوقت لكي تجدد الدول الأعضاء التزامها بتحقيق أهدافنا لعام ٢٠٣٠ وتسريع جهودنا الرامية إلى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وبغية المضي قدما بروح الإعلان السياسي الذي سنتظر فيه الجمعية العامة اليوم (A/75/L.95، المرفق)، يجب أن نستمع إلى أصوات المتضررين: ممثلو المجتمع المدني، والعاملون في مجال الصحة، وعلماء الأوبئة الذين ما فتئوا يدقون ناقوس الخطر.

ويجب علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة لكفالة تكافؤ فرص الحصول على العلاج إذا أردنا تجنب وفاة ١٢ مليون شخص، من المصابين حاليا بفيروس نقص المناعة البشرية، نتيجة للإيدز. ويجب أن نقضي على الوصم والتمييز بصورة نهائية. وإذا أردنا القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، فيجب علينا اتخاذ إجراءات فورا.

ووفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيدة أمينة محمد.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري حقا أن أحاطب الجمعية العامة اليوم، وأنقل أطيب تمنيات الأمين

توجيه الجهود العالمية للتصدي للإيدز في سياق تتصادم فيه الجوائح، وعلى قيادة الحركة الرامية إلى جعل اللقاحات ضد كوفيد-19 منفعة عامة ومتاحة للشعوب.

وتجد الجوائح في صدوع المجتمع وانقساماته بيئة خصبة تتوسع في رحابها. وللقضاء على الإيدز، علينا وضع حد للمظالم المتداخلة التي تؤدي إلى إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتمنع الناس من الانتفاع بالخدمات. ولهذا السبب، علينا أن ننفذ تنفيذاً كاملاً الاستراتيجية الخمسية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تركز على معالجة أوجه عدم المساواة التي تتسبب في الإصابات والوفيات بفيروس نقص المناعة البشرية. وبفضل مواءمة الهياكل العالمية والمحلية والنظم الصحية القوية مواءمة تامة على نحو يحقق الأهداف المحددة في الاستراتيجية، أعتقد أننا سنخفض بقدر كبير عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠٢٥.

ويتطلب ذلك تركيزاً صريحاً على معالجة أوجه عدم المساواة ودعم حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما يتطلب زيادة التمويل المحلي والدولي. ويجب أن نضخ الاستثمارات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وأن نساعدنا على تأمين تمويل مستدام لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية التي تبذلها. ويجب أن تضاف هذه الاستثمارات إلى تلك التي تلقيناها اليوم.

وفي الختام، اسمحوا لي بالتطرق مجدداً إلى دور المجتمعات المحلية، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه، والجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية بأسرها. لهؤلاء مني تحية تقدير على قيادة الكفاح ضد الإيدز ووقوفهم بلا خوف ولا كلل في سبيل المساواة والعدالة والإدماج والكرامة وحقوق الإنسان. وأحث الجميع على الاتحاد والالتفاف حول تلك المبادئ. فهي ما تناضل لأجله الأمم المتحدة؛ وهي العمود الفقري للصحة العالمية؛ والمكونات الحاسمة لإحداث التحولات المجتمعية المطلوبة لتحقيق وعود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يحصلون على مضادات الفيروسات العكوسة. وبفضل النشاط والدعوة الدؤوبة، انخفضت أسعار الأدوية الخاصة بهذا الفيروس بشكل كبير، واتسع نطاق فرص الحصول على العلاج ليشمل جنوب الكرة الأرضية.

وقد أظهرت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ما هو ممكن. وبوجود القيادة السياسية، ومشاركة المجتمعات المحلية بقوة، واتباع نهج قائمة على الحقوق ومتعددة القطاعات، والاعتماد باستمرار على الأدلة العلمية، يمكننا تحقيق الهدف المتمثل في إنهاء وباء الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولدينا المعرفة، وبالتأكيد لدينا الأدوات.

ومنذ أول إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠١ (القرار (S-26/2 (2001)، غدت الإعلانات السياسية أداة قوية من أجل كفالة إحراز التقدم. والأهداف الواضحة والطموحة تُحدث التغيير. فهي تلهم التضامن العالمي، وتوجه الإجراءات في الميدان، وتحقق المساواة.

ومع ذلك، فإن مسيرتنا لن تكون سهلة. ويثير فيروس نقص المناعة البشرية مسائل غالباً ما تعتبر حساسة أو من المحرمات، وتشمل نوع الجنس، والنشاط الجنسي، والهوية، والاستبعاد والسلطة. إن التفاوتات الحادة والمتداخلة تعوق إحراز التقدم. وتعاني النساء والفتيات من التمييز والعنف. ويتعرض الأشخاص المصابون بالفيروس وغيرهم من الفئات السكانية الرئيسية للتهميش، بل وحتى للتجريم. ولأن، أعادتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى الوراء، وتذكرونا بالتكلفة التي لا يمكن تحملها عندما تنتشر الأوبئة.

إن الدروس المستفادة من تجربتنا مع فيروس نقص المناعة البشرية قيمة جداً بالنسبة للاستجابة لكوفيد-19، تماماً كما كانت بالنسبة للاستجابة لتقشي فيروس إيبولا في غرب ووسط إفريقيا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وهذه الدروس ضرورية أيضاً للتأهب للجوائح في المستقبل.

وأود أن أشكر المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويني بياننيمبا، على

المناعة البشرية. فأوجه عدم المساواة فتاكة. وعلى النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز يتعين علينا للقضاء عليه أن نضع حداً لأوجه عدم المساواة التي تُديمه.

ولهذا النهج فائدة كبيرة أخرى. فالقوانين والسياسات والخدمات الصحية القوية التي محورها الإنسان والالتزام للقضاء على الإيدز هي ذاتها التي ستساعد العالم على تجاوز أزمة كوفيد-19، وعلى التأهب للتصدي للجوائح في المستقبل ودعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع وكذلك حقوق الإنسان للجميع. وسنعكف كلنا على فعل ما هو أفضل. وفيما يلي ثلاثة تحولات جريئة يتعين علينا تحقيقها معاً.

أولاً، لا بد من الحد من أوجه عدم المساواة في سبل الانتفاع بالتكنولوجيات الصحية من خلال تحفيز أنجع العلوم وإتاحتها للجميع. وقد أظهر مرض كوفيد-19 أن العلم يتقدم على وتيرة الإرادة السياسية. ويتعين علينا أن نَعَجَلَ البحوث العلمية في مجال الإيدز من خلال الاستثمار في الابتكارات والعلاج والوقاية والرعاية واللقاحات بوصفها منافع عامة عالمية. وعلينا أن ننشر تلك العلوم على نحو يقلص أوجه عدم المساواة بدل أن يفاقمها.

فلنجعل، مثلاً، الأدوية الجديدة المضادة للفيروسات العكوسة الطويلة الأمد، والتي من شأنها أن تسهل علاج ووقاية النساء والفتيات والفئات السكانية الرئيسية من فيروس نقص المناعة البشرية، في متناول بلدان الجنوب أولاً، لا سنوات بعد إتاحتها للبلدان الغنية.

ولنضمن أن تُصنَع جميع الأدوية التي بإمكانها أن تنقذ حياة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بأسعار معقولة على يد منتجين متعددين، بمن فيهم منتجون في بلدان الجنوب. ونحتاج إلى التمويل ولكننا نحتاج أيضاً إلى إصلاح القواعد غير المناسبة المتعلقة بالملكية الفكرية ودعم توزيع الإنتاج عالمياً، حتى لا تكون إمكانية الانتفاع بالعلوم المنقذة للحياة بعد الآن مرهونة بجواز السفر الذي نحمله.

ثانياً، لا بد من الحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية من خلال ضمان توفير الرعاية الصحية والتعليم

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧٥، أدعو الآن السيدة ويني بيانينا، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة بيانينا (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة فولكان بوزكير، ونائبة الأمين العام أمينة محمد، والميسرين المشاركين السفير غيرتزي من ناميبيا، والسفير فيفيلد من أستراليا، وجميع الدول الأعضاء؛ فقد قاموا معاً بصياغة مشروع الإعلان السياسي هذا والتفاوض بشأنه وتقديمه (A/75/L.95). وسيكون أساس عملنا للقضاء على هذه الجائحة التي ما فتئت تزرع الخراب في المجتمعات منذ ٤٠ عاماً.

فلم نقض على الإيدز بعد. بل هو من أكثر الجوائح فتكا في العصر الحديث. ومنذ بداية الجائحة، أصيب ٧٧,٥ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي وفقدنا زهاء ٣٥ مليون شخص بسبب الإيدز. إذ يموت شخص كل دقيقة بسبب الإيدز وهذا يشكل حالة طوارئ. ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تتبع المسار الذي وعدنا بتحقيقه معاً. بل إننا قد نشهد، في خضم تداعيات أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، موجة تقيس جديدة للجائحة.

ولكن ليس مكتوباً علينا أن نعيش مع جائحة فيروس نقص المناعة البشرية إلى الأبد. ورغم كل النكسات، بوسعنا القضاء على الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة، كما وعدنا، بحلول عام ٢٠٣٠، إذا ما وُجِدَ العالم جهوده.

ولكن إن واصلنا العمل كالمعتاد فسنفشل. فالبرامج التي أتاحت لنا تحقيق تقدم كبير لن نتمكن من إنهاء المهمة لأن الطريق مسدود. والأدلة والتحليلات واضحة. إذ إن أوجه عدم المساواة في السلطة والمركز والحقوق والتمثيل هي ما يفاقم انتشار جائحة فيروس نقص

وأشيد بالتزام الدول الأعضاء بإصلاح القوانين وحماية الحقوق. وتُبين الأدلة أنه عندما يتم تعزيز القوانين لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق الفئات السكانية الرئيسية ومواجهة الوصم، تحرز البلدان تقدماً أكبر في برامج العلاج والوقاية، مما يعود بالنفع على الجميع. لقد دحرت تلك البلدان فيروس نقص المناعة البشرية.

وعلينا أن نواصل المضي قدماً في مسيرتنا المشتركة بمنأى عن القوانين الضارة والعقابية والبالية والتي غالباً ما تكون استعمارية، وعن جميع أشكال التمييز.

ونقتضي منا هذه اللحظة العمل معاً عبر القطاعات وعبر البلدان. وقد ثبت أن الوعود الكاذبة للشعبوية لا تصاهي البيولوجيا: وكما يُذكرنا كوفيد، فإننا لسنا مترابطين فحسب، بل إنه رباط لا انفصام له. ولا يمكننا أن ننهي الإيدز في بلد واحد أو في قارة واحدة؛ ولا يمكننا إنهاء الإيدز إلا في كل مكان.

وأشيد بمجموعات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم التي كانت معركتها ضد أوجه عدم المساواة حافظاً على العمل. وما فتئت المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والحركات الشعبية في جميع أنحاء العالم تدفعنا؛ وفي بعض الأحيان، كان هذا الدفع غير مريح، وأنا أعترف بذلك، ولكن رسالتي لها هي: الاستمرار في دفعنا جميعاً. استمروا في القتال إن الضغط النابع من قوة الناس هو المفتاح لإنهاء أوجه عدم المساواة وإنهاء الإيدز.

وكما قال مارتين لوثر كينغ، فإن قوس العالم الأخلاقي طويل ولكنه ينحني نحو العدالة. وهو لم يقصد أن هذه العملية تلقائية؛ وكما قال، فإن التقدم الاجتماعي لا يأتي من تلقاء نفسه؛ بل إنه يتحقق من خلال الجهود الدؤوبة للناس. ولن ينحني مسار الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات الناجمة عن الإيدز من خلال العمل كالمعتاد، ولكن يمكننا أن ندفعه لأسفل. فلندفعه لأسفل.

ولا يمكننا أن نكون محايدين بشأن أوجه عدم المساواة. لا يمكننا ذلك. وللعودة إلى المسار الصحيح لإنهاء الإيدز، يجب أن تكون استجاباتنا في التصدي لهذه التفاوتات مدروسة. والبديل الوحيد هو

للجميع. وبالنسبة للعديد من البلدان، بات من النادر تسجيل إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبات العيش مع الإصابة بالفيروس حياةً طويلة ومرضية هو القاعدة. ولكن ثمة ثغرة متسعة، داخل البلدان وفيما بينها، تفصل بين مَنْ يحصلون على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية ويحظون باحترام حقوقهم الإنسانية، ومَنْ هم محرومون من ذلك.

واليوم، نحدد أهدافاً جريئة وطموحة لتوفير خدمات العلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لـ ٩٥ في المائة من المحتاجين إليها. ولتحقيق ذلك، علينا أن نعيد هيكلة خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية على نحو يسهل سبل الانتفاع بها ويجعلها مصممة بما يناسب حياة الناس ويلبي احتياجاتهم.

وعلينا ضمان أن تكمل جميع الفتيات تعليمهن الثانوي وأن ينتفعن بكامل الخدمات وينعمن بحقوقهن.

ولا بد من إلغاء رسوم الاستخدام المفروضة على الخدمات الأساسية، وتوفير هذه الخدمات من خلال النظم العامة التي تشمل أيضاً الخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي وتمويلها من الضرائب. ونحن بحاجة إلى مكافحة التهرب الضريبي، الذي يعوق توفير موارد محلية للصحة والتعليم. ويجب ألا نسمح بعد الآن لعبء الديون بتقويض التوسع في توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية.

ونحن بحاجة إلى إعادة هيكلة الديون للتغلب على صدمة كوفيد-١٩ وإنشاء آلية عادلة لحل أزمة الديون. ويتعين علينا أن نزيد المعونة التي تقدمها جميع البلدان المتقدمة النمو، بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، لا أن نقلصها وأن نضمن تدفق أكبر قدر ممكن من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي التي تبلغ قيمتها ٦٥٠ بليون دولار إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى وضع حد لأوجه عدم المساواة في أعمال الحقوق، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالفيروس أو المتأثرين به.

يجعل الناس سواسية وأن المرء ليس مضطرا للعيش في خوف من نقل فيروس نقص المناعة البشرية لشريك حياته، ويعلم المرء أن بوسعه أن يكون لديه أطفال أصحاء يولدون غير مصابين بالفيروس وأن بوسعه أن يكون على قيد الحياة لرؤيتهم يكبرون.

ولكن ذلك ليس هو الواقع بالنسبة لملايين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، الذين ما زالوا يعيشون في خوف وعزلة دائمين. عندما علمت بحالتي من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، كان لدي الكثير من الأسئلة: لماذا تُبقي أُمي على حالتي المتعلقة بالفيروس سرا؟ لماذا لا يمكنني أن أعيش حياة طبيعية، مثل أي شخص آخر من دون فيروس نقص المناعة البشرية؟ لماذا يجب أن آخذ هذه الحبوب للأبد؟

عندما كبرت، كانت الإجابات مهينة. لقد نصح مُعلمي زملائي في الصف بعدم التحدث إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وكانت جارتني غاضبة لأنها ظلت لسنوات لا تعرف أنني مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأدركت أن إصابتي بالفيروس كانت سرا مظلما بالنسبة للجميع في حياتي، ولكن ليس بالنسبة لي. وكان الأطباء يتحاشون التحدث معي عن صحتي بسبب القوانين التي تُحتم موافقة الوالدين. وكانوا يكتفون بالتحدث مع أُمي. ولهذا السبب، وجدت إجاباتي بسؤال الدكتور غوغل.

ثم بلغت السادسة عشرة وتغيرت أسئلتي. ماذا لو قابلت شخصا لطيفا؟ هل يجب علي أن أخبره أنني مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؟ هل يمكنني ممارسة الجنس؟ وإذا فعلت ذلك، هل سأنقل فيروس نقص المناعة البشرية؟ هل يجب أن أستخدم ما في جيبتي من أموال لشراء واق ذكري أو زجاجة بيرة؟ ماذا سيحدث إذا توقفت عن تناول هذه الحبوب؟ وأدركت أن الملايين من المراهقين كانوا في نفس الموقف. وأنشأنا جمعية Teenergizer، التي كانت أول مجموعة دعم متبادل للمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وخرجنا إلى الشوارع وإلى قاعات الاجتماعات للعمل من أجل تغيير القوانين والسياسات. وناضلنا من أجل كفالة

حلقة مفرغة من الظلم والمرض والطوارئ. والشيء الأكثر بعدا عن الواقعية الذي يمكننا القيام به الآن هو أن نتصور أننا نستطيع التغلب على أزماتنا من خلال إجراء تعديلات طفيفة أو الترقيع. لا يمكننا ذلك.

وسواء سنبقى في الذاكرة بوصفنا ناكثين بالوعد أم حافظين للعهد أو بوصفنا فاشلين أم منتصرين أو بوصفنا الأشخاص الذين أنهوا الإيدز أم الأشخاص الذين كان بوسعهم إنهاء الإيدز، فإن الأمر متروك لنا. إن الأمر متروك لنا.

إن الأوبئة لا تضخم أسوأ سماتنا فحسب - أوجه عدم المساواة والظلم والخوف - بل أيضا أفضل سماتنا - الإبداع والقدرة على الصمود والشجاعة.

وأنا واثقة من أننا سنفوز معا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٢٦٠، أدعو الآن السيدة يانا بانفيلوفا، عضو الشبكة العالمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة بانفيلوفا (الشبكة العالمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة، فولكان بوزكير، ونائبة الأمين العام، أمينة محمد، على دعوتي. وأود أيضا أن أشكر ويني بيانما على العمل الذي تقوم به.

اسمي يانا، وأنا من أوكرانيا وعمرى ٢٣ سنة. لقد وُلدت مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأعتقد أن الجميع يولدون أحرارا ولكن القوانين السيئة والوصم الاجتماعي يضيفان أوصافا لنا. لقد وُصفت بأنني شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. والمجتمع يقرر كيف يراني وما إذا كنت سأعيش أو أموت.

وعندما كنت في العاشرة من العمر، كنت مصابة بالإيدز بالفعل. وبدأت آخذ حبة يومية أنقذت حياتي، واليوم هذه الحبوب السحرية الصغيرة تنقذ حياة ٢٧ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم. تلك الحبة الصغيرة تعطينا الأمل، حيث نعلم أن بوسعنا كسب الحرب ضد هذا الفيروس، ونعلم أن العلاج

وأقول للرئيس بايدن إنه يستطيع تغيير مستقبلنا، تماما كما فعل مع مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال إتاحة ما يتوفر في الولايات المتحدة من خدمات للرعاية الصحية وتكنولوجيا وابتكار وعلاج ولقاحات للجميع في كل مكان. ولا تزال تدابير التصدي للإيدز تخلف الملايين وراءها - من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمشغولين بالجنس ومتعاطي المخدرات والمهاجرين والسجناء والمراهقين والشباب والنساء والأطفال، الذين يستحقون أيضا عيش حياة عادية بنفس الحقوق والكرامة التي يتمتع بها معظم الأشخاص في هذه القاعة. وأنا لا أعرف كيف تبدو الحياة الطبيعية، ولكنها لا ينبغي أن تنتهي مثلما انتهت حياة ديانا.

لقد تغير العالم بسرعة كبيرة خلال جائحة كوفيد-19. وفقد الملايين من الناس وظائفهم ودُمرت أسر وأصيب الشباب بالتوتر والاكتئاب والقلق وزاد تعاطيهم للمخدرات وابتادوا بمارس الجنس على نحو ينطوي على خطورة أكبر. والعنف وعدم المساواة والتطرف في ازدياد. لماذا لا يمكننا استغلال هذه اللحظة لبناء عالم أفضل وأكثر إنصافا؟

ومن أجل القضاء على الإيدز بحلول عام 2030، نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام عاجل لتوفير الموارد للأشخاص الأكثر تضررا، مثل أولئك الموجودين في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. فهل يمكننا القضاء على الإيدز بحلول عام 2030؟ أعتقد ذلك، ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا أجرينا بعض التغييرات الجذرية. وهذا يقودني إلى سؤالني الأخير. إن هذه الجلسة ستسفر عن التزامات جديدة جريئة. بيد أنه، بصراحة، إذا أردنا إحداث تغيير حقيقي، هناك أربعة أمور يجب أن تصبح حقيقة واقعة - أولا، تعميم التنقيف الجنسي الشامل في جميع المدارس في جميع البلدان؛ وثانيا، توفير الدعم النفسي والدعم من الأقران لكل مرهق مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية وللشباب من الفئات السكانية الرئيسية؛ وثالثا، تولي المجتمعات المحلية تقديم خدمات فيروس نقص المناعة البشرية كقاعدة عامة وليس استثناء؛ وأخيرا، إيجاد لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج ناجح له.

السرية للمرضى في أوساط المراهقين وأطبائهم. وناضلنا من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتنقيف الجنسي الشامل. وناضلنا من أجل أن يكون صوتنا مسموعا لأنه لا شيء يمكن أن يحدث لنا من دوننا. ولكن لم يكن لدينا التمويل والخبرة لتحقيق ذلك.

لقد أخبرونا أننا مجرد أطفال وأن البالغين هم من يتخذوا عنا القرارات المتعلقة بحياتنا وصحتنا ومستقبلنا. إننا أكثر من مجرد حالاتنا من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. فنحن نتمتع بمجموعة مذهلة من المهارات. ونحن بحاجة إلى خدمات للتعامل مع الفيروس ولتتمتع بالصحة العقلية والحصول على الدعم الاجتماعي بغض النظر عن نكون ومن نحب.

في هذا العام، شعرت بالغضب عندما فقدنا ديانا. إنها لم تكن قد تجاوزت التاسعة عشرة من عمرها وولدت مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وكان لديها حبوب يستحيل عليها تناولها ولم يكن يُقدم إليها أي خدمات لدعم صحتها العقلية ولم تتوفر لها السرية. ماذا لو كانت ديانا ولدت في نيويورك؟ كانت ستلقى أفضل علاج لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال حقنة شهرية تأخذها في عيادة تعاملها بصفتها شابة بالغة وليست مجرد حالة مشخصة بالإصابة بالفيروس. وكان سيكون بوسعها السفر أو الدراسة أو العمل في أي مكان لأن إصابتها بالفيروس لم تكن لتشكل عائقا أمام عيشها حياة سعيدة. وتلك أمور تشكل واقعا لبعض المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن لم يكن الحال كذلك بالنسبة ديانا. وعلى غرار ملايين الأشخاص المصابين بالفيروس، قُتلت ديانا بسبب عدم المساواة.

وهناك ملايين من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتوفر الحبوب لكثير منهم ولكنهم يعيشون في عالم لا تقبل فيه أسرهم ومجتمعاتهم ما هم عليه. وأنا هنا اليوم لإسماع صوت 38 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالنسبة لبعضنا، هناك حبوب تبقينا على قيد الحياة، ولكننا نموت من أوبئة الوصم والتمييز والافتقار إلى المرونة في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ولكن هذا العام، هناك خطأ ما حدث منذ البداية. والاتحاد الروسي جعل هذا أولوية. وكنا من القلائل الذين حددوا أولوياتنا وشواغلنا بوضوح ودقة في الاجتماعات مع المنسقين - حتى قبل نشر المشروع الأولي للإعلان السياسي (A/75/L.95، المرفق). كما قدمناها خطيا. ومشروع القرار الذي ظهر بعد ذلك تجاهل مقترحاتنا تجاهلا يكاد يكون تاما.

ومن زاوية الحياد، والتوازن بين مواقف الوفود أو الامتثال للالتزامات المعتمدة سابقا والمصطلحات المقبولة عالميا، لم يصمد هذا النص أمام النقد. وللأسف، سادت هذه الأحوال أيضا في عملية التفاوض. والنهج المتبع إزاء مقترحات مختلف الوفود لا يمكن وصفه بالنزاهة. وقد استخدمت الصياغة المتفق عليها سابقا عندما كانت مقبولة لمجموعة من البلدان. واستخدمت الإشارات إلى البيانات العلمية عندما توافقت مع الأهداف المحددة سابقا في النص. وخلال الجولتين الأوليين من الجولات التفاوضية الثلاث، لم يتغير النص على الإطلاق. ولا بد أن نعترف بالجهود التي بذلها المنسقون في المرحلة النهائية، عندما تم التوصل إلى حل توفيقى هام وحقيقي مع تغيير المسار. ولكن استبعد عدد كبير من المسائل الهامة للغاية. ونفهم أن خيار تأجيل اعتماد الوثيقة إلى ١٠ حزيران/يونيه، والتوصل إلى حل توفيقى وتخفيف الشواغل القائمة على المبدأ، لم ينظر فيه على الإطلاق.

ونتيجة لذلك، فإن في الوثيقة المعروضة علينا اليوم، هناك عناصر أعلننا، منذ اليوم الأول وطوال عملية التفاوض برمتها، أنها إشكالية. ولذلك، لا يمكننا أن نوافق على النص، ونحن مجبرون على اقتراح عدد من التعديلات. سيكون هناك ثلاثة تعديلات من هذا القبيل. يتعلق التعديل الأول بموضوع إدخال تغييرات على التشريعات الوطنية. وينبغي ألا نخدع أنفسنا فيما يتعلق بمحتواها. وتحت غطاء شعار العادل لمكافحة التمييز، يتضمن عدد من الفقرات محاولة للتدخل المباشر في التشريعات الوطنية بإلغاء ما يسمى بالقوانين التمييزية والتمييزية. وكما نرى من الاستراتيجية العالمية للإيدز للفترة

وليس هذا مجرد أضغاث أحلام أو عالما خياليا خاليا من الوصف والتميز. وأنا على استعداد للعمل كل يوم مع الجميع ليصبح هذا واقعا ملموسا. وهناك أكثر من بليون شاب مثلي على استعداد أيضا لتولي زمام المبادرة، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. وعليه، نطالب المجتمع الدولي بأن يكثف استجابته ويضطلع بعمله في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢٦٠/٧٥ والمقرر ٥٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، أقدم الآن البيان المسجل مسبقا للسيدة تشارليز ثيرون، وهي شخصية بارزة تشارك بنشاط في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورسولة السلام التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مشروع تشارليز ثيرون للتوعية في أفريقيا. **عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/958).**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى. أود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على الوقت الذي استقطعته للحضور معنا هذا الصباح. وتغادر نائبة الأمين العام القاعة الآن للمشاركة في حدث آخر.

تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع القرار A/75/L.95، المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠".

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في الواقع، نود إثارة نقطة نظام. للأسف، نحن مضطرون لتقديم عدد من التعديلات الشفوية. منذ ٢٠ عاما وإلى الآن، هناك تقليد في الجمعية العامة لاعتماد الإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتوافق الآراء. وهذا الموضوع متعدد الأبعاد، وهو معقد للغاية في كثير من جوانبه. ولذلك، فإن المناقشات المتعلقة به كثيرا ما تكون غير سيرة. ومع ذلك، فقد سعت البلدان الأعضاء في كل مرة للاستماع إلى مواقف بعضها البعض وإيجاد حلول مقبولة للجانبين.

إلى علاج إدمان المخدرات بطرق تؤدي إلى الوقف التام لاستهلاك المؤثرات العقلية مفقودة تماما. وكل محاولاتنا لإدراج هذه المقاطع أو حتى مجرد الدعوة إلى تعزيز أسلوب حياة صحي واجهت رفضا قاطعا من المنسقين. وينطبق الشيء نفسه على اقتراحنا بشأن القيم الأسرية. كما أن مدى توافق ذلك تماما مع أهداف الصحة العامة والالتزامات الدولية للدول في مكافحة المخدرات لا يزال لغزا بالنسبة لنا.

ولذلك، فإننا مضطرون إلى اقتراح التعديل التالي - حذف الحاشية ١٥ للفقرة ٣٦ والفقرة ٦٠ (أ).

أما التعديل الأخير فيتعلق بولاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونوجه الانتباه إلى العبارة الاستهلاكية للفقرتين ٧٠ و ٧٠ (ج). وبالإضافة إلى أنها تشير إلى مصطلح مثير للجدل "النهج القائم على... الحقوق..."، فإنها تهدف إلى تكريس تحول في التركيز في عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك من الجوانب الطبية والاجتماعية إلى حماية حقوق الإنسان، وهو ما لا يتوافق مع ولاية البرنامج المشترك. ومن الواضح أن المنسقين رفضوا إدراج قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٤، الذي أنشئ بموجبه البرنامج المشترك. ونتيجة هذا التحول في التركيز أمر يمكن لجميع الوفود أن تراه بوضوح بالنظر إلى مثال المسودة الأولى لمشروع الإعلان السياسي الذي ننظر فيه اليوم. وهو لا يشير إلى حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا، بل إلى بعض الحقوق الجنسية غير المكرسة في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

وتشير هذه الفقرات أيضا إلى توسيع النموذج المتميز لبرنامج الأمم المتحدة المشترك. وأدى عمل هذا النموذج الذي ينطوي على اتخاذ القرارات هذا العام إلى اعتماد استراتيجية غير متوازنة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لم تأخذ في الاعتبار الشواغل الخطيرة للدول الأعضاء في الهيئة الإدارية للبرنامج المشترك. ولذلك، يبدو أنه قبل توسيع النموذج، يجب العمل عليه أكثر من ذلك. ولهذا يقترح التعديل الثالث حذف عبارة "القائم على الحقوق" من العبارة الاستهلاكية للفقرة ٧٠ وحذف الفقرة ٧٠ (ج). وأكرر: حذف عبارة "القائم على الحقوق" من الفقرة ٧٠ وحذف الفقرة ٧٠ (ج).

٢٠٢١-٢٠٢٦، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعتبر أن هذه تشمل قوانين "تضطهد البغاء وتعاطي المخدرات بأي شكل من الأشكال".

ووفقا لبيانات البرنامج المشترك نفسه، تم تقييد البغاء اعتبارا من عام ٢٠١٩ في ١٢٩ بلدا وتعاطي المخدرات وحيازة المخدرات بشكل غير قانوني في ١١١ بلدا. ثم هناك اقتراح بإلغاء القوانين في ٩٢ بلدا التي تنص على الملاحقة القضائية لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية وإخفاء حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، لا يقال شيء عن حقيقة أن إلغاء التجريم هذا ينبغي أن ينطبق على انتقال المرض من دون قصد وعن غير علم.

ودون أي مناقشة، أُدخل أيضا فقرة في المشروع بشأن إلغاء ما يسمى "قوانين سن الرضا". ومرة أخرى، تم ذلك دون توضيح أنه لا يشير إلى سن القاصر الذي يوافق على إقامة علاقات جنسية، بل إلى الوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة البشرية. ولم يُستجب لدعوتنا المتكررة إلى إيلاء الاهتمام لهذه الجوانب والنظر في آثارها على الصحة العامة والسياسة الاجتماعية ومكافحة الجريمة وحماية الأطفال. وكان يمكن التعبير عن ذلك بعبارة أكثر دبلوماسية بكثير. وإذ نأخذ في الاعتبار المرحلة المتأخرة من العملية، فإننا مضطرون إلى اقتراح الحذف الكامل لعدد من الفقرات من النص - الفقرات ١ (ج) و ٢٨ و ٣٧ و ٦٥ (أ) و ٦٥ (ب).

ويتعلق التعديل الثاني بالحد من الضرر. ونود أن نوجه انتباه الجمعية إلى إشارة واسعة في المشروع إلى برامج الحد من الضرر، بما في ذلك العلاج بالمواد الأفيونية البديلة، وهو ما يعني، في جوهره، الاستعاضة عن إدمان الهيروين بإدمان الميثادون. ويستند ذلك إلى النموذج القائل إن إدمان المخدرات الأفيونية غير قابل للعلاج وأنه من المستحيل أساسا تحقيق نهاية كاملة لاستهلاك المواد المخدرة. والخلافات بشأن هذا الموضوع معروفة جيدا ولن نخوض فيها.

ونلاحظ كذلك أن الإشارات إلى برامج الحد من الضرر الواردة في نص المشروع يتضمن أوسع نطاقا واسع والإشارات الواضحة

١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للممارسة المتبعة، سيحدد موعد الاجتماع الرفيع المستوى بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وسيتاح البيان الذي قرأته للتو في يومية الأمم المتحدة من خلال وصلة البيانات الإلكترونية لهذه الجلسة، كما عمم أمس من خلال البوابة الإلكترونية للوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننقل إلى البت في مشروع القرار A/75/L.95 ومشروع التعديلات الشفوية الثلاثة، المرجو من الوفود الراجعة في الإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار و/أو مشاريع التعديلات الشفوية القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الزملاء على الطريقة البناءة للغاية التي تعاملوا بها معي ومع السفير غيرتزي خلال هذه العملية. وإنني ممتن لإتاحة الفرصة لتناول مشروع التعديلات الذي اقترحه زميلنا، ممثل الاتحاد الروسي.

أولاً، إذا جاز لي أن أتكلم عن اقتراح حذف الفقرات ١ (ج) و ٢٨ و ٣٧ و ٦٠ (ب) و ٦٥ (أ) و ٦٥ (ب)، أود أن أدلي ببعض التعليقات في إطار اعتراضي على مشروع التعديلات الشفوية هذه.

إن إصلاح القوانين والسياسات لكفالة أن تكون قائمة على الأدلة وحقوق الإنسان أمر أساسي للاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية، ويخوض مشروع التعديلات الشفوية هذا في هذه المسائل. وهناك مجموعة كبيرة من الأدلة الدولية التي تثبت أن إلغاء التجريم وإدخال قوانين وسياسات وقائية وتمكينية يؤديان إلى فوائد صحية كبيرة لفئة رئيسية من السكان عن طريق الحد من الوصم ودعم تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات فيروس نقص المناعة

وأخيراً، أود أن أطلب من الجميع التصويت لصالح التعديلات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظام.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أخذ الكلمة بشأن هذه النقطة النظامية، ولكنني التمس توضيحاً بشأن التسلسل الذي نحن فيه الآن. فليس من المفهوم أن مشروع الإعلان السياسي قد عرض بالفعل على الأعضاء قبل أن يقدم ممثل الاتحاد الروسي التعديلات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من الممارسات المعتادة عدم عرض المقترحات المقدمة من رئيس الجمعية العامة. لقد شاطرتكم الاقتراح برسالة بعثتها الليلة الماضية إلى جميع الدول الأعضاء.

أود الآن أن أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يقدم هذا البيان في سياق المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، حيث إن الفقرة ٧٣ من مشروع القرار A/75/L.95 تنص على أن الجمعية العامة:

”تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عام ٢٠٢٦ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام ٢٠٢٥ وسائر الالتزامات الواردة في هذا الإعلان والتوصل إلى اتفاق حول طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في موعد لا يتجاوز الدورة الثمانين للجمعية العامة.“

ولن ينطوي اعتماد مشروع القرار على أي آثار في الميزانية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية. وبناء على قرار لاحق تتخذه الجمعية العامة بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٢٦، سيعيد الأمين العام تقييم الآثار المترتبة على الميزانية ويقدم المشورة إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة

والتهاب الكبد B و C تقلل من العدوى المنقولة بالدم، ومشكلة تعاطي المخدرات والوفيات الناجمة عن الجرعة الزائدة وغيرها من الأضرار .

وتتضمن حاشية الفقرة ٣٦ قائمة بالتدخلات التسعة التي تشمل مجموعة شاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي. وترد هذه التدخلات في المرشد التقني للبلدان لتحديد أهداف لتوفير الوقاية والعلاج والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية لمتعاطي المخدرات بالحقن، الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أشير إلى هذه المبادئ التوجيهية في المسودة الأولية لديباجة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالمخدرات التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشهدت البلدان التي نجحت في زيادة الحد من الضرر انخفاضا حادا في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المصابين بالفيروس. واستخدمنا في أستراليا الحد من الضرر، بما في ذلك جميع العناصر الواردة في الحاشية، وهي من توصيات الأمم المتحدة الرسمية القائمة على الأدلة لوقف جميع حالات الإصابة بالفيروس تقريبا بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن. ومع وجود أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الإصابات الجديدة على الصعيد العالمي بين متعاطي المخدرات وغيرهم من الفئات السكانية الرئيسية، من المهم للغاية الحفاظ على هذا النص، وإلا فلن نقضي على الإيدز، بما في ذلك بالنسبة لأشد الناس تعرضا للخطر.

ولا ينص مشروع الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ (A/75/L.95)، المرفق) على أن تنفذ البلدان تخفيضا شاملا للضرر كجزء من استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية. وهو يجسد تشكيلا لأفضل الممارسات لخدمات الحد من الضرر الشاملة في سياق قائم على الأدلة.

أخيرا، سأدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالمقترحات الداعية إلى حذف عبارة "على أساس الحقوق" الواردة في الفقرة ٧٠ وحذف الفقرة ٧٠ (ج) بكاملها. وتتناول بعض هذه النقاط ولاية برنامج الأمم

البشرية. وعلى النقيض من ذلك، تزيد القوانين والسياسات العقابية من التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية وتعمل كحواجز رئيسية أمام الخدمات الصحية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وليس من غير المألوف أو الاستثنائي أن يحدد إعلان وزاري التزامات طموحة بشأن إصلاح السياسات والتشريعات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي حين أنها ليست ملزمة بأي شكل من الأشكال، فإن هذه الأهداف الطموحة هي عناصر رئيسية في تحقيق الأهداف النهائية لمثل هذه الإعلانات.

وقد فعلنا ذلك معا هنا في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق)، عندما سلمنا بأنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم إصلاح التشريعات التي قد تخلق حواجز تعزز الوصم والتمييز (الفقرة ٦٣ ب)). وقد فعلنا ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عندما التزمنا باعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومرة أخرى بكفالة تكافؤ فرص النتائج عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد.

وينبغي أيضا قراءة هذه الفقرات وفهماها في سياق شرط السيادة الوطنية والمحاذير الواردة في هذه الفقرات وغيرها. وسأقول ذلك مرة أخرى: ينبغي أيضا قراءة هذه الفقرات وفهماها في سياق شرط السيادة الوطنية والمحاذير الواردة في هذه الفقرات وغيرها.

انتقل إلى مشروع الاقتراح الشفوي المقدم من الاتحاد الروسي بحذف الحاشية ١ في الفقرة ٣٦ وحذف الفقرة ٦٠ (أ)، سأوضح أيضا سياق زعمي بضرورة الإبقاء على هاتين الفقرتين، وينبغي معارضة التعديل المقترح. ويشمل هذا المجال الحد من الضرر، وهو مصطلح منفق عليه من الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦. وتبين الكثير من الأدلة أن الخدمات الشاملة للحد من الضرر، بما في ذلك برامج حقن الإبر وعلاجات الاعتماد على المخدرات والوقاية من الجرعة الزائدة والنالوكسون واختبار وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والسل

محددا بناء على طلب الاتحاد الروسي. ولذلك لا أود أن يكون هناك أي انطباع بأن هذه العملية لم تكن كاملة، شاملة وصحيحة.

ولذلك أود أن أشير مرة أخرى إلى أن مشروع الإعلان السياسي كان قد خضع لمفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكانت الدول الأعضاء مرنة جدا وكانت هناك روح توافقية طيبة من جانب جميع الدول الأعضاء تقريبا، وحظيت مسودة الإعلان السياسي بصيغتها المقدمة بتأييد الأغلبية الساحقة من عضوية الأمم المتحدة. وأحث من خلالكم، سيدي الرئيس، الزملاء على قبول وتأييد مشروع النص بصيغته المقدمة إلى هذه الجمعية.

السيد جيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة أيضا لكي أدلي ببيان بشأن مشروع التعديلات الشفوية على الوثيقة A/75/L.95 المقترحة في هذه الجلسة.

ومنذ بداية هذه العملية، بدأت ناميبيا وأستراليا في اعتماد نص طموح من شأنه أن يعيدنا إلى المسار الصحيح لتحقيق الهدف الجريء الذي حددناه لأنفسنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وأجرينا مفاوضات ومناقشات في إطار عملية شفافة تقوم على حسن النية. إن تلبية أولويات ١٩٣ دولة عضوا في وثيقة واحدة تتطلب دائما المرونة والتوافق.

ولذلك من المؤسف أن زميلنا ممثل الاتحاد الروسي يشير إلى أن العملية لن تكون شفافة ما لم يتناول مشروع النص جميع أولوياته. ويتعارض هذا النهج مع توافق الآراء ويضر بالتضامن العالمي المطلوب ليس لإنهاء الإيدز فحسب، بل أيضا لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر استدامة فيما بعد جائحة مرض فيروس كورونا.

ويعدُّ مشروع النص بصيغته الحالية حلا توفيقيا دقيقا قدمت فيه جميع الوفود تنازلات كبيرة. وهناك مكاسب وخسائر على جميع الجوانب. إن إدخال التعديلات في هذه الساعة المتأخرة يقوض التوازن الدقيق الذي سعينا إلى تحقيقه ويبين مستوى من التجاهل للوفود التي

المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسأوضح مرة أخرى السياق الذي أرى أنه ينبغي الإبقاء فيه على هذه الفقرات ولماذا لا ينبغي تأييد مشروع التعديل الشفوي المقترح.

إن النهج القائمة على الحقوق والصحة العامة الناجمة يعززان بعضهما بعضا. لقد استمر تطوير ولاية البرنامج المشترك منذ إنشائه بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٤. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، اتخذت جميع القرارات من قبل مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنص ديباجتها على أن جميع جوانب عمل البرنامج المشترك تقوم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

لقد كانت أستراليا وكثير من الدول الأعضاء الأخرى الحاضرة في هذه القاعة اليوم بما فيها الاتحاد الروسي، أعضاء في مجلس التنسيق البرامجي وأيدت اعتماد مقررات مجلس التنسيق البرامجي بتوافق الآراء على أساس أن جميع أعمال البرنامج المشترك تقوم على أساس حقوق الإنسان. ولذلك نؤيد إدراج مصطلح "قائم على الحقوق" في الفقرة ٧٠. إن مصطلح "قائم على الحقوق" فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو صيغة متفق عليها منذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ كما يتضح في الفقرة ٧٤ من مرفق القرار ٢٦٦/٧٠.

والآن أود أن أكون واضحا مع زملائي بأننا أجرينا عملية شاملة على النحو الذي كلفنا به رئيس الجمعية العامة بالتقريب بين وجهات نظر الزملاء. وبالتالي عقدنا مشاورات إقليمية وقرأنا النص كاملا ثلاث مرات وعممنا أربع نسخ منه ووضعنا نسخة منه بموجب إجراء صامت. وعقدنا اجتماعا يوم السبت في الساعة ٠٩/٠٠ مع الزملاء والوفود الذين خرجوا عن صمتهم. وعممنا بعض التنقيحات المقترحة على الزملاء الذين خرجوا عن صمتهم، وعقدنا اجتماعا شاملا لجميع الدول الأعضاء بالأمس لتقديم المشورة للزملاء بشأن المرحلة التي وصلنا إليها. وكما تعلمون أرسلنا إليكم النص، سيدي الرئيس، وأود أن أذكر أيضا أنه في النسخة A/75/L.95/Rev.2 وحدها أُجري ٧٣ تعديلا

وسأنتقل الآن إلى مشروع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (مشروع القرار A/75/L.95)، كما قدمه رئيس الجمعية العامة، والذي - أود أن أضيف - أنه يعكس الجهود البطولية التي بذلها الميسران المشاركان، أستراليا وناميبيا، والجهود الدؤوبة التي بذلها جميع المفاوضين من جميع الوفود. ونود أن نشكرهم جميعا جزيل الشكر.

قبل أربعين عاما من هذا الأسبوع، عندما سجل العالم أول خمس حالات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فشل المجتمع الدولي في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الناشئ. وبعد أربعين عاما، لا نبرح نعرقل الجهود الرامية إلى إنهاء الإيدز بالفعل، وفي الواقع يسهم تقاعسنا في زيادة الوصم والتمييز ضد الأشخاص الأكثر احتياجا لتدخلاتنا في مجال الصحة العامة. وكانت التكلفة تقدر بفقد نحو ٣٢,٧ مليون شخص لحياتهم بسبب أمراض مرتبطة بالإيدز على مستوى العالم، بما في ذلك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة.

وبدلا من اتباع العلم، نحن عالقون في الشجار حول السياسات الاجتماعية التي، بصراحة، مكنت الفيروس من ترسيخ وجوده بين جميع الناس. قبل أربعين عاما، ترك الخوف والسياسات التمييزية مواطنينا يموتون، وغالبا بمفردهم. لقد حرمانهم من الكرامة والاحترام اللذين تجسدهما الوثائق التوجيهية للمنظمة. ولكن لولا القيادة الجريئة للنشطاء، وأخصائيي الأوبئة، والممرضين، وعموم الناس، وعدد قليل جدا من السياسيين، لحرماننا من المزيد بلا داع.

وبغية القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، نحتاج إلى قيادة جريئة. نحن بحاجة إلى دعم ذات الفئات السكانية والأشخاص الذين استبعدوا مرارا من هذا الاجتماع السنوي واجتماعات أخرى كثيرة على غرار. يضيع وقت ثمين جراء الجهود المبذولة لمحاولة جعل دائرة الناس الذين يكافحون الفيروس أصغر، بدلا من الترحيب بمساهمات الجميع. نحن نقضي وقتنا في مواجهة الجهود الرامية إلى تقويض عملية الابتكار التي جعلت تحقيق إنجازات،

قدمت تنازلات وأشارت إلى رغبتها في الانضمام إلى توافق الآراء. ويعدُّ خروجاً كبيراً عن الجهد والرسالة التي تحاول الجمعية العامة أن تبعث بها اليوم.

وتدرك ناميبيا تماما - بوصفها دولة أفريقية، أي القارة التي شهدت أسوأ آثار هذا المرض المدمر ولا تزال من أشد المتضررين منه - الآثار المترتبة عن عدم وجود وثيقة ختامية توافقية. ونعلم جميعا من سيكون الخاسر الحقيقي في نهاية المطاف.

ولذلك أحث جميع الوفود على التصويت معارضين لمشروع التعديلات الشفوية هذه وتقديم الدعم القوي لمشروع الوثيقة A/75/L.95 كما قدمناها.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أتكلم عن التعديلات التي قدمها الاتحاد الروسي، ثم أتناول مشروع الإعلان الوارد في A/75/L.95 برمته. وأرجو أن تسامحوني إذا كان بياني أطول قليلا من المعتاد.

وتستهدف التعديلات الروسية الجديدة غالبية - إن لم يكن جميع - أكثر القضايا حساسية وتعقيدا التي يجب أن تعالجها الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية بصورة كاملة إذا أردنا تحقيق أهدافنا وغاياتنا لعام ٢٠٣٠.

وكما أشار ممثل أستراليا في وقت سابق، فإن مشاريع التعديلات الشفوية الجديدة التي اقترحتها روسيا هي تعديلات جذرية حقا، ومن شأنها حذف الإشارات إلى المجموعات السكانية الرئيسية، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والحد من الضرر، والأشخاص من مختلف الأنواع الجنسية، مما يترك إشارات ضئيلة أو لا يترك أي إشارات إلى تلك المسائل الهامة والمجموعات السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع التعديلات الشفوية تشكل في جوهر ولاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومصداقيته كهيئة تنظيمية تابعة للأمم المتحدة للاستجابة للإيدز على الصعيد العالمي. ونطلب إجراء تصويت مسجل على مشاريع التعديلات الشفوية غير الودية ونحث جميع الوفود على التصويت ضدها.

نقل البند المتعلق بالسيادة إلى مكان أكثر بروزاً في الفقرة ١٠ من الوثيقة يمكن البلدان من تفويض التزاماتها بإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ تحت ستار "السياقات الوطنية".

والتتقيف الجنسي الشامل والاعتراف بالميل الجنسي والهوية الجنسية أمور أساسية للاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولن تنجح برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه التي لا تعترف بتنوع السكان واحتياجاتهم الفريدة في وقف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج. ولهذه الأسباب، تتأى الولايات المتحدة بنفسها عن الفقرة ٦٠ (ز).

ونأسف لحذف الصياغة التوفيقية التي جرى إضعافها بالفعل بشأن التتقيف الجنسي الشامل القائم على صياغة متفق عليها. يجب أن نواصل البناء على التزامات الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعبير بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر القرار ٧٠/٢٦٦) من أجل ضمان حصول المجموعات السكانية الرئيسية، ولا سيما الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على الدعم الذي يحتاجونه من أسرهم وأمههم والمجتمع الدولي. ويجب أن نؤكد من جديد حقوق المرأة وجميع الناس في الحرية والتحكم في صحتهم الجنسية والإنجابية. وسنواصل العمل بشكل تعاوني لتحقيق تأكيد التتقيف الجنسي الشامل، مع الاعتراف بمدى أهمية إحراز تقدم ملموس وعدم ترك أحد خلف الركب.

يزدهر الوصم والتمييز مع عدم الرغبة في الاعتراف بالتنوع وتشكيل الاستجابات الوطنية والإقليمية والمحلية للتصدي لسياقات وتحديات المجموعات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبينما نقدر المكاسب التي حققناها في الإشارات الإضافية إلى المجموعات السكانية الرئيسية، ولا سيما في سياق مكافحة الوصم والقوانين التمييزية، فقدنا أيضاً الإشارات إلى الأشخاص غير الثنائيين ضمن المجموعات السكانية

كان يعتقد أنها مستحيلة، ممكناً. ولا نجد أنفسنا أسرى لأولئك الذين يقدمون مساهمات ضخمة للقضاء على الإيدز فعلاً، بل لأولئك الذين يواصلون إنكار العلم الذي يوضح كيفية انتشاره.

وبينما نحتفل بهذه المناسبة الهامة ونحاول تكريم أولئك الذين تم التخلي عنهم قبل ٤٠ عاماً، تشعر الولايات المتحدة بالحزن لافتقارنا الجماعي إلى القيادة الجريئة. إن مشروع الإعلان السياسي المعروض علينا، ببساطة، لا يرقى إلى المستوى المطلوب. لقد بدأنا هذه العملية بمشروع إعلان قوي وطموح. كان إعلان يستند إلى الأدلة والعلم في تقييمه للتحديات التي تواجه مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي. وقبل شهرين، كان مشروع القرار A/75/L.95 هادفاً وواضحاً في حله. إن النص الذي نعتمده اليوم يفترق إلى الطموح اللازم لتحقيق الأهداف المعلنة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى - إنهاء أوجه عدم المساواة وإنهاء الإيدز.

وعلى مدى شهرين، اجتمعت وفودنا في جولة مفاوضات تلو الأخرى لصياغة مشروع إعلان متوازن، يعكس كل شيء من السياسات اللازمة لإنهاء الوباء إلى واقع السيادة الوطنية الذي لا جدال فيه. ومع ذلك، فإن الناس في كل مكان محرومون من الحلول الواقعية الواردة في مشروع الإعلان. والنص الأصلي لم يكن مثالياً بأي حال من الأحوال ولكنه كان أفضل بكثير من النص المعروض علينا الآن. ولا شك أن مشروع الإعلان المعروض علينا اليوم أضعف - وقد أضعفته أقلية من الوفود.

وبدلاً من التفاوض بحسن نية بهدف التوصل إلى حلول توفيقية متوازنة ونصوص توافقية، فإنها تضع وثائق الأمم المتحدة رهينة بهدف استخلاص سياسات عقيمة وغالباً رجعية. وشأن وثائق أخرى كثيرة، لا تضع هذه الوثيقة في اعتبارها المصلحة الفضلى للمجموعات السكانية الرئيسية أو مكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. من الواضح أن "السياقات" بالنسبة لبعض البلدان تشمل القيم الثقافية والأخلاقية.

ونحن نعلم أن بعض المعايير الاجتماعية، تحت ستار القيم الثقافية والأخلاقية، يمكن ألا تتسق مع الاستجابة الفعالة للإيدز. إن

ستؤيد ذلك النص. وسنصوت لصالح مشروع القرار A/75/L.95 وسنأى بأنفسنا عن الفقرة ٦٠ (ز) للأسباب التي ذكرتها للتو. ونحث جميع الدول الأعضاء على رفض مشاريع التعديلات الشفوية التي اقترحتها الاتحاد الروسي اليوم.

السيد كاستيلبرانكو سواريس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه. لن أكرر، حرصاً على الوقت، الحجج التي قدمها ممثل أستراليا ببلاغة ضد مشاريع التعديلات الشفوية التي اقترحتها روسيا، ولكننا نود أن نؤيد تلك الحجج.

ونشعر بخيبة أمل كبيرة للخروج عن توافق الآراء مرة أخرى، على الرغم من كل التنازلات التي قدمها جانبنا والصيغ التوفيقية التي تم التوصل إليها مع الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، وأن توافق الآراء لا يحظى بتقدير بعض البلدان التي ترى حاجة لتعطيل العملية حتى النهاية.

ومن المؤسف أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبحت أكثر تسييساً. ونعارض جميع مشاريع التعديلات الشفوية المقترحة، حيث إنها نوقشت على مدى شهرين، وكنا قد توصلنا أخيراً إلى توازن عام لما يمكن أن توافق عليه الأغلبية الساحقة عن طريق التفويض. إن وجود وثيقة توافقية، أسهمنا فيها إسهاماً كبيراً، أمر مهم بالنسبة لنا. ولذلك أشجع بقوة جميع الأعضاء على التصويت ضد مشروع التعديلات الشفوية، بصيغته المقدمة.

السيد أربايتير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد فهمنا أن الولاية التي منحتوها للميسرين المشاركين، سيدي، تتمثل في محاولة استعراض أكبر عدد ممكن من الآراء بين جميع الأعضاء وفي جميع المناطق دعماً لهدف إيجاد عالم خال من الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، تضامناً مع جميع الذين يواصلون التعايش مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك الهدف قد تحقق. ولدينا ثقة كاملة في نزاهة العملية. ولدينا ثقة كاملة في شمولية المفاوضات.

الرئيسية. وهذا يضر بأولئك المستبدين من مشروع الإعلان السياسي لهذا العام.

إن الاستجابات اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية اليوم وللسنوات القادمة ليست هي نفسها التي كانت مطلوبة في عام ٢٠١٦. لقد تطور وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك البرامج والخدمات. وفي حين أن العديد من السكان استفادوا من برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، فإن هناك مجموعات سكانية أخرى تركت خلف الركب ولا تزال معرضة لخطر كبير. إن عدم المساواة بين الجنسين، بكل تنوعه، هو أحد الحواجز - إن لم يكن أهم عائق - أمام القضاء على وباء الإيدز. وينبغي أن تظهر البيانات السياسية التزامات وأن تركز على المسائل الأكثر أهمية لتحقيق هدفنا الجماعي. ولغة الصياغة مهمة. والعلم مهم. والالتزام السياسي بإنهاء الإيدز مهم. وستستخدم الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية نهجاً مختلفة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات سياقات وتجمعات سكانية وأماكن محددة، وتمنح الأولوية للأشخاص الأكثر احتياجاً. يجب التخلي عن التدخلات البالية وغير الفعالة واستبدالها بالتدخلات التي تصل فعلياً إلى المجموعات السكانية الرئيسية - المراهقات والشابات والأطفال والرجال. لا يزال هؤلاء السكان والأفراد معرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ولديهم احتياجات واضحة لم تلبي. يجب أن نلبي تلك الاحتياجات.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ الأيام الأولى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. ونتطلع إلى العمل في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشركاء لتلبية احتياجات أولئك الذين لا يزالون على هامش الاستجابة العالمية. يجب أن يكونوا في صميم هذه الاستجابة إذا أردنا بلوغ أهدافنا الجماعية المتمثلة في القضاء على الإيدز. هناك حاجة إلى الطموح.

وسأختتم بياني بالقول إنه إذا طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع الإعلان كما قدمه رئيس الجمعية العامة، فإن الولايات المتحدة

السيدة روغوابيزا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيكون بياني موجزا جدا. أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للسفير نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، والسفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، بصفتهم الميسرين المشاركين، لقيادتنا خلال هذه العملية، التي لم تكن سهلة. ونشيد بما قاما به من عمل وما تحلوا به من صبر طوال العملية برمتها.

تتعلق النقطة الرئيسية من بياني بالإرادة السياسية. إن قارتنا، أفريقيا، هي الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي قارتنا، شابانا - مستقبلنا - هم الأكثر تضررا. وقد ذكرتم بالفعل في بيانكم الافتتاحي، سيدي الرئيس، أن ستا من كل سبع حالات إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت من الفتيات. ولذلك فإن ما نحتاج إلى سماعه من الجمعية اليوم هو الإرادة السياسية لمعالجة ذلك. وإن مشروع الإعلان السياسي (انظر A/75/L.95) ليس سوى وسيلة للتوصل إلى تلك الإرادة السياسية.

وانعدام الإرادة السياسية في أفريقيا لا يخفى علينا. فغياب الإرادة السياسية الذي استمر ١٠ سنوات بعد توفير العلاجات الأولى لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان المتقدمة النمو كان مسؤولا عن عدم توافرها في القارة، مما كلفنا ملايين الأرواح. وفي بلدان جنوب الصحراء الكبرى، من الصعب جدا العثور على أسرة لم تفقد عددا من أفرادها بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولذلك أود العودة إلى ما نحن بصدده هنا اليوم، وهو أن نجتمع ونبدي الإرادة السياسية لبذل كل ما في وسعنا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إننا ببساطة لا نملك ترف القيام بخلاف ذلك في القارة. وأعلم أن نص مشروع القرار A/75/L.95 بصيغته المقدمة ليس مثاليا بالتأكيد. ولو سألنا أحد في رواندا، لكننا أحببنا أن نرى مشروع إعلان أقوى بكثير وأوجز وأكثر طموحا. ولكننا نعلم أيضا أن هذا النص نتيجة توازن دقيق، وأنه لا يسعنا الفشل من حيث الإرادة السياسية.

وهذا لا يعني أننا بالضرورة راضون تماما عن النتيجة، ولكننا نعتقد أنها تمثل الآراء الجماعية للأعضاء. ولهذا السبب، سندعم النتيجة التي قدمت في وقت سابق من الليلة الماضية ومرة أخرى اليوم. ونشجع الاتحاد الروسي بإخلاص على النظر في سحب مشروع تعديلاته الشفوية. وإذا لم يتم سحبها وطرحها للتصويت، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء هنا على الوقوف إلى جانب نزاهة هذه العملية، مع أولئك الذين يواصلون التعايش مع فيروس نقص المناعة البشرية ودعمنا للهدف الذي نطمح جميعا إلى تحقيقه في عام ٢٠٣٠.

السيدة مندوسا إغيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نتقدم المكسيك بالشكر والتهنئة للميسرين المشاركين في عملية التفاوض بشأن مشروع الإعلان المهم هذا (A/75/L.95، المرفق). وقد سعى سفير ناميبيا، سعادة السيد نيفيل غيرتزي، وسعادة سفير أستراليا، السيد ميتشل فيفيلد، وأفرقتهما، في جميع الأوقات إلى تحقيق توازن بين المواقف المتباينة والمتضاربة في كثير من الأحيان. ويجسد نص مشروع القرار A/75/L.95، بصيغته المقدمة لاعتماده من جانب الأعضاء توازنا مقبولا. ولذلك تؤيده المكسيك، على الرغم من أوجه القصور القائمة في العديد من المجالات التي نكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لها.

وتحيط المكسيك علما بمشروع التعديل الشفوي المقترح لحذف الحاشية ١٥ من الفقرة ٣٦، التي تشير إلى مختلف وسائل الحد من الضرر. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن النص الأصلي في مشروع الإعلان يشير على النحو المناسب إلى مفهوم حاسم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد سبق الاتفاق على الإشارة إلى الحد من الضرر في إطار مناقشاتنا بشأن الرعاية الصحية، وهو يشكل إطارا للعمل يمكن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من تحقيق الفعالية.

ولذلك ستصوت المكسيك ضد مشروع التعديل الشفوي وتؤيد مشروع القرار الذي قدمتموه، سيدي الرئيس.

أما نقطتي الثانية فهي أننا للأسف لم نصل بعد إلى تلك المرحلة. وتبين المناقشات التي جرت في هذه الجلسة ومشروع التعديلات الشفوية التي اقترحت للتو أنه ليس لدينا جميعاً نفس الآراء بشأن هذه المسألة الهامة، وبالتالي لن نتمكن من التصرف بإجماع الآراء. وهذه هي الحقيقة المحزنة للحالة التي نجد أنفسنا فيها اليوم. وإذا لم نكن حذرين، فقد نغادر جلسة اليوم دون إعلان سياسي.

ما السبب في ذلك؟ وتلك هي نقطتي الثالثة. السبب أن مشروع النص المعروف علينا، كأى نص توفيقى، يتضمن أوجه غموض خطيرة. صحيح أن النصوص التوفيقية قد تحتوي على عناصر غامضة. غير أنه عندما توجد مواطن غموض كهذه، فإنها ينبغي أن تكون إيجابية. والنص الحالي يتضمن أوجه غموض سلبية، وهذا هو السبب الرئيسي لعدم اتحادنا في آرائنا وأفكارنا.

والسبب الآخر هو أن بعض البلدان تمسكت، طوال عملية التشاور برمتها، بالرأي القائل بوجود حل واحد مناسب للجميع. إنهم يعتقدون أن نفس مقياس الحذاء سيناسب الجميع. وهذه هي المشكلة في بعض الصياغات الواردة في النص. ومع ذلك، من الواضح أن هذا غير صحيح. إذ لا يمكن أن يصلح نفس مقياس الحذاء للجميع. وعلاوة على ذلك، فإننا سنسخر من صانع الأحذية الذي يصنع أحذية من مقياس واحد لتناسب جميع الأقدام. إن ذلك سيكون مستحيلاً وسخيفاً. وفيما يتعلق بالصحة، يعرف الأطباء المهرة أنه لا توجد أمراض. بل هناك أشخاص يعانون من المرض. ولهذا السبب، عندما يذهب المرضى إلى الطبيب، يتم إجراء اختبارات لتحديد المشكلة بحيث يمكن وصف الدواء المناسب. وطوال المفاوضات، كان بعض الأطباء يسعون إلى وصف الدواء نفسه للجميع - بمعنى إجبار الجميع على القبول بنفس مقياس الحذاء.

وعندما نشير إلى القانون في أجزاء معينة من النص، فإننا نتكلم عن الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات التعددية. ويمكن تشبيه الأمر بقوس قزح. فبعض الوفود تود أن ترى لونا واحداً من قوس قزح يبرز أكثر من غيره وأن تجعل ذلك اللون

ولذلك، فإنني آخذ الكلمة لأقول إن رواندا ستدعم مشروع الإعلان كما قدمتموه لنا، سيدي الرئيس، ونود أن نشجع الأعضاء الآخرين على القيام بذلك.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الميسرين المشاركين، السفير نيفيل غيرتزي، ممثل ناميبيا، والسفير ميتشل فيفيلد، ممثل أستراليا، والأعضاء على المفاوضات بشأن نص مشروع القرار A/75/L.95. وتشعر جنوب أفريقيا بالإحباط إزاء تقديم مشروع التعديلات الشفوية على مشروع النص، الذي يمثل حقاً توازناً دقيقاً بين الحلول التوفيقية والتنازلات التي قدمتها جميع الوفود. ونرى أن مشروع التعديلات الشفوية المقدمة في اللحظة الأخيرة يضر بالعمل الذي نحاول القيام به هنا وبالالتزامات التي نحاول إبداءها.

إن أفريقيا - ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما قالت السفيرة روغوابيزا ممثلة رواندا - لا تزال هي المنطقة الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووجود وثيقة ختامية غير توافقية يزيد من تراجعنا ويدفع قارتنا وشعوبها إلى المزيد من التأخر. ولذلك نحث الوفود على الوقوف بحزم وراء الوثيقة التوافقية، التي تفاوضنا بشأنها واتفقنا عليها. وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة مشروع النص.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نشكر الميسرين المشاركين اللذين كلفتهما، سيدي الرئيس، بإدارة المفاوضات في هذا المجال. لقد بذلا قصارى جهدهما لإرشادنا إلى الوجهة الصحيحة، وهي المرحلة التي كنا نتوقع أن نصل إليها اليوم.

فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن نقطتي الأولى هي أننا نواجه، كما هو الحال مع مرض فيروس كورونا، مسائل خطيرة تتعلق بالصحة العامة - وأكرر، مسائل خطيرة تتعلق بالصحة العامة. ونتيجة لذلك، يجب على الجمعية العامة أن تستجيب، ونظراً لمشروع النص المقدم (A/75/L.75)، تتمثل مسؤوليتنا في أن نكون متحدين في آرائنا. ويجب علينا عندئذ أن نعمل بشكل جماعي.

الإعلان هو نتيجة عملية دقيقة ومتوازنة قد لا تلقى الترحيب ذاته من الجميع، فلطالما كان ذلك صعب الإنجاز، ولكنه يتيح لنا على الأقل الحصول على وثيقة لا تتسم بالجمود. ويظل تنقيحه بعد ذلك ممكنا في اجتماعات مقبلة. ولهذا السبب يرى وفد بلدي أنه ينبغي لنا اعتماد مشروع القرار A/75/L.95، بالصيغة التي قدم بها. وإذا تعذر مع الأسف اعتماده بتوافق الآراء، ينبغي لنا على الأقل أن نعتمده في جلسة اليوم.

وإذ ندنو من نهاية الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم بصدق، السيد الرئيس، على الطريقة الممتازة التي وجهتم بها مناقشات الدورة الحالية.

السيدة بوشيخي (المغرب) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أشكر السفير نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، والسفير ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، على تيسيرهما المشترك لهذه العملية على نحو مقتدر، وعلى ما بذلاه من جهود بناءة وأبدياه من شفافية.

وما فتتنا نشارك في تلك العملية منذ أكثر من شهرين. ولا يسعني الإعراب بما يكفي عن امتناني لجميع الإسهامات التي قدمها الأعضاء، والتيسير المشترك الذي اضطلعت به ناميبيا وأستراليا بحسن نية للتوصل إلى توافق في الآراء وتقديم مشروع إعلان سياسي قوي وطموح وعملي المنحى - والأهم من ذلك، قائم على توافق الآراء - (A/75/L.95، المرفق).

وقد شارك المغرب بقوة في هذه العملية منذ إنشائها. إذ قدمنا مساهمات موضوعية وشاركنا بنشاط في جميع الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت. واليوم، بصفتي أفريقية وامرأة وأماً، لا يسعني أن أكرر التأكيد بما يكفي على أهمية اجتماع اليوم الرفيع المستوى. ونشكركم، السيد الرئيس، على السماح لنا بعقد اجتماع اليوم رغم الجائحة وثقل عبء العمل الذي يتحمله مكتب رئيس الجمعية العامة.

ولا يسعني أن أشدد بما يكفي على أهمية اعتماد مشروع الإعلان السياسي بتوافق الآراء. وبالنسبة لوفد بلدي، نرى أن اعتماد هذا الإعلان

عالمياً. ومرة أخرى، هذا مستحيل وسخيف. فقوس قزح يتألف من ألوان عديدة. فلا أحد يستطيع اختيار أحد ألوان قوس قزح وإجبار القوس على أن يتلون بذلك اللون. لقد توقفت المفاوضات واقتُرحت تعديلات لأن الأمر ينطوي على مسألة جوهرية. ويتمنى البعض أن يكون قوس قزح لونا واحدا وأن يجبر الجميع على القبول بذلك اللون. وهذا غير ممكن. أخيراً، تبدي بعض الوفود منذ فترة استعدادها للتصرف وكأن لديها في بعض المجالات الحل السحري لاتخاذ إجراءات وشفاء الجميع. وهذا مستحيل. وما دام الناس يتصرفون بهذه الروح، فلن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. وستتوقف عن العمل ونجد أنفسنا في الحالة المؤسفة التي نحن فيها الآن. وقد نعتقد أننا وصلنا إلى بر الأمان ولكننا في الواقع نجد ببساطة عكس مجرى النهر. وينبغي للجمعية أن تعيد النظر في هذا النهج وطريقة المضي قدماً.

في الختام، ونظراً لأنكم، سيدي الرئيس، قدمتم النص، فقد قبلناه جميعاً بالإجماع. وكما نقول في أفريقيا، عندما يأتي الزعيم إلى الساحة الرئيسية، فإننا لا نخرج. وهذا يعني أننا نقبل النص المقدم. ومع ذلك، فبمجرد اعتماد الإعلان السياسي، سنطبقه الكاميرون بما يتماشى مع قوانينها ولوائحها، استناداً إلى سياقنا التاريخي والثقافي، وهو في تغير مستمر. فما هو جيد اليوم قد لا يكون جيداً غداً. وما هو سيء اليوم قد يكون جيداً غداً. والأمر كله يتوقف على السياق المتغير. ونحن سنطبق الإعلان وفقاً لقوانيننا وأنظمتنا وبيئتنا السياسية والاجتماعية والثقافية وعلى أساس الظروف الحالية. ونقبل النص الذي عرضته، سيدي الرئيس، ولكننا نوضح أنه بمجرد اعتماد النص، فإننا سنطبقه بتلك الروح - وتلك الروح فحسب.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنيئاً ناميبيا وأستراليا، بصفتها الميسرين المشاركين، على عملهما الجدير بالثناء. ونعتقد أن جهودهما كانت متناسبة مع الولاية التي عهدتم بها إليهما، سيدي الرئيس.

لقد استغرق الأمر شهرين من المشاورات المكثفة للتوصل إلى مشروع الإعلان (A/75/L.95، المرفق) المعروف علينا. ومشروع

على حرصنا على اعتماد مشروع إعلان سياسي تقبله جميع الدول الأعضاء.

ومع ذلك، لا بد أن نقرّ بأن المفاوضات لم تكن سهلة. إذ نوقشت مسائل كثيرة مثيرة للجدل وظل ثمة ثغرات بين مختلف المواقف إلى غاية المرحلة النهائية من المفاوضات. وقد ساهم وفد بلدي على نحو بناء وإيجابي في عملية التفاوض وكان من بين الوفود التي طلبت إجراء المزيد من المشاورات من أجل وضع الصيغة النهائية للنص وإكسابه التوازن اللازم ليحظى بقبولنا.

وأود أن أشكر بوجه خاص الميسرين المشاركين على محاولتهما الأخيرة لتحقيق التوازن في النص المعروض علينا اليوم. وهو ليس مثاليا ولا يزال يتضمن إشارات كان وفد بلدي يفضل بحثها. ومع ذلك، فإننا نفهم أنه سعياً إلى التوفيق وحفاظاً على المرونة وتطلعاً إلى توافق الآراء، ينبغي لنا جميعاً أن نرجح التوازن العام للنص. وفي هذا الصدد، فإن الجزائر على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع الإعلان السياسي هذا.

فالدبلوماسية تستدعي التفاهم والحوار والتعاون والحلول التوفيقية. وهي ذي الروح التي تقود خطى وفد بلدي اليوم. ونأمل أن ينفذ مشروع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنفيذاً فعالاً وناجحاً بعد اعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

لقد قدم ممثل الاتحاد الروسي ثلاثة مشاريع تعديلات شفوية لمشروع القرار A/75/L.95. ووفقاً للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، سنتب الجمعية العامة أولاً في مشاريع التعديلات الشفوية الثلاثة، واحداً تلو الآخر.

وننتقل أولاً إلى مشروع التعديل الشفوي لحذف الفقرات ١ (ج) و ٢٨ و ٣٧ و ٦٥ (أ) و ٦٥ (ب).
طلب إجراء تصويت مسجل.

بتوافق الآراء هو بمثابة خريطة طريق نقدمها إلى عواصمنا، والأهم من ذلك، إلى وكالاتنا المتخصصة ووزارات الصحة، التي عادة ما تعتبر الإعلان السياسي خريطة طريق تقود مساعيها ودينامياتها الرامية إلى مكافحة الإيدز. ولهذا السبب، وبالنسبة لوفد بلدي، فقد نُفِّذت جميع التوصيات الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ (انظر القرار ٢٦٦/٧٠) ونحن على المسار الصحيح.

وكما تترك الجمعية، فإن أفريقيا متضررة بشدة، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونكرر تأكيد أهمية اعتماد وثيقة قوية، كما كنا نأمل جميعاً منذ بداية عملية التشاور. ونعلم أن العملية كانت معقدة. ولهذا السبب نقدر أيضاً جميع الجهود التي بذلها المفاوضون ووفودهم، على اختلاف وجهات نظرهم، للمشاركة في العملية والتوصل إلى النص التوفيق المعروض علينا اليوم. لا شك في أنه معقد ولكنه، بصيغته الحالية، يمثل السبيل الوحيد الذي بوسعنا أن نجتمعنا. وكما نقول في الأمم المتحدة، إنها صيغة قد ننظر إليها بعين الرضا أو السخط، على السواء. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للنص الذي قدمه الميسران المشاركان، بصيغته المعممة. وندعو جميع الوفود إلى تأييده.

السيد إيزورار (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص الشكر لسعادة السيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، والسيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، الميسرين المشاركين لمشروع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (A/75/L.95، المرفق).

لقد بدأت عملية التفاوض بشأن الإعلان السياسي قبل شهرين. وطوال العملية، عملت جميع الوفود بلا كلل لضمان أن تكون الصيغة النهائية للمشروع شاملة ومتوازنة وأن تسدّ الثغرات في مجال توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكل من هم في حاجة إليه. وإن مستوى المشاركة والساعات التي قضيناها في المشاورات غير الرسمية وجهود التوعية التي بذلها الميسران لمدّ الجسور، دليل

أُجري تصويت مسجل.

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، بروني دار السلام، الصين، مصر، إريتريا، إثيوبيا،
غينيا، العراق، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا،
مدغشقر، ماليزيا، مالي، موزمبيق، النيجر، باكستان، سري
لانكا، السودان، زامبيا

رُفض مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ١١٦ صوتا معارضا مقابل
١٣ صوتا مؤيدا، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سننتقل الآن إلى مشروع التعديل
الشفوي لحذف الحاشية ١٥ للفقرة ٣٦ وحذف الفقرة ٦٠ (أ). طُلب
إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما،
بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات،
البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو،
كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا،
قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا،
الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، السلفادور، إستونيا،
إسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان،
غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، المجر، أيسلندا،
الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان،
لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ،
ملاوي، ماليزيا، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس،
المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل
الأسود، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا،
مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي،

المؤيدون:

البحرين، بيلاروس، الكويت، موريتانيا، نيكاراغوا، عمان، قطر،
الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، الجمهورية
العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما،
بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة
القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا
فاسو، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار،
كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، جيبوتي،
دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، السلفادور،
إستونيا، إسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا،
ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي،
هندوراس، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل،
إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليسوتو،
ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، مالطا، جزر
مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة،
موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناميبيا، نيبال،
هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما،
بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت
كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب
أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند،
تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات
المتحدة الأمريكية، أوروغواي

بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر
البهاما، بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة
القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار
السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، تشاد، شيلي،
كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية،
الإكوادور، السلفادور، إستونيا، إسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا،
جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا،
هايتي، هندوراس، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا،
إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو،
ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، ماليزيا،
مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات
ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب،
ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية،
النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين،
بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،
رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت
وجزر غرينادين، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا،
سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد،
سويسرا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،
تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا،
سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سيراليون،
سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان،
إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد
وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بروني دار السلام،
الصين، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غينيا، العراق، كينيا، الكويت،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، مدغشقر، مالي،
موزمبيق، النيجر، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية
السعودية، سري لانكا، السودان، الإمارات العربية المتحدة،
اليمن، زامبيا

رُفض مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ١١٧ صوتا معارضا مقابل
٣ أصوات مؤيدة، مع امتناع ٢٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سننتقل الآن إلى مشروع التعديل
الشفوي لحذف عبارة "القائم على الحقوق" الواردة في الفقرة ٧٠ وحذف
الفقرة ٧٠ (ج). وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

بيلاروس، الصين، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية

الجزائر، البحرين، بنغلاديش، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غينيا،
العراق، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا،

العربية السورية

مدغشقر، مالي، موزمبيق، النيجر، عمان، باكستان، قطر،

المملكة العربية السعودية، سري لانكا، السودان، الإمارات
العربية المتحدة، اليمن، زامبيا

رُفض مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ١١٩ صوتاً معارضا مقابل
٥ أصوات مؤيدة، مع امتناع ٢٤ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن مشروع التعديل الشفوي الذي
اقترحه الاتحاد الروسي لم يُعتمد، فإننا سنشرع في البت في مشروع
القرار A/75/L.95.

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي يود أن يتكلم تعليلاً
للتصويت قبل التصويت.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد عمل
الوفد الروسي بانفتاح على مشروع الإعلان السياسي وشارك في جميع
الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية من بداية العملية إلى نهايتها. وقد
حاولنا العمل بصدق وبشكل بنّاء حتى اللحظة الأخيرة لكي نتوصل
إلى نص متوازن ومقبول للجميع ونحقق اعتماده بتوافق الآراء. وقد
وفد بلدنا عدداً كبيراً من التنازلات أكثر بكثير من عدد التنازلات التي
قُدمت لنا.

وبما أن عدداً كبيراً من شواغلنا، التي أوضحناها في بداية
العملية، لم يتم تخفيف حدتها، فإننا ملزمون بأن نطلب طرح مشروع
القرار A/75/L.95 ككل للتصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتخذ الجمعية الآن قراراً بشأن مشروع
القرار A/75/L.95 المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص
المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار
الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠". طُلب إجراء
تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا،
أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،
بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات،
البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،
بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، الكامبيرون،
كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت
ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية
الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية
الدومينيكية، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية،
إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون،
جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،
غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، المجر، أيسلندا،
الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا،
اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا،
ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،
ملديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس،
المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل
الأسود، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان،
بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،
البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،
رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت
وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية،
السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا،
سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا،
السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور ليشتي،
توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا،
الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة

وقد اتفقنا على أشياء كثيرة، ولكن لا تزال بعض جوانب النص، بما في ذلك استخدام المصطلحات التي تفتقر إلى توافق دولي في الآراء، تتطلب بذل جهود إضافية في المستقبل لكي نحقق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بمعالجة ذلك الشاغل، تدرك البرازيل أن لكل بلد أولوياته الخاصة، وأنه، استنادا إلى السياقات الوبائية المختلفة، يلزم بلورة استجابات متميزة وفقا للتشريعات الوطنية للتصدي لوباء الإيدز مع الحرص الدائم على مراعاة حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا.

ونظرا للأهمية التي يوليها بلدنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، انضمت البرازيل إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للتو.

السيد أربيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد نشأت في الثمانينات والتسعينات، وبوصفي شابا وشابا مثليا، أتذكر بوضوح تام الخوف والإنكار والوصم الذي وصفته لنا نائبة الأمين العام وهي تروي تاريخ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعندما انظر إلى الوراء عبر السنوات الثلاثين إلى الأربعين الماضية، يدهشني تماما ذلك التقدم العلمي وقدرتنا على مساعدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على أن يعيشوا حياة كاملة، كما سمعنا من السيدة يانا بانفيلوفا وآخرين اليوم. كما استوقفتني الدلتا التي لا تزال تساعد جميع المتضررين من الإيدز على أن يعيشوا تلك الحياة الكاملة.

ولذلك، فإن رسالتي بعد التصويت وبعد أن تمكنا - بالإجماع تقريبا - من اعتماد "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠" (القرار ٢٨٤/٧٥) هي، أولا وقبل كل شيء، رسالة امتنان. وأود أن أعرب عن امتناني للميسرين المشاركين وأن أشكرهم على مساعدتنا في مساعدة أنفسنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء وأشكرها على التفكير في كيف يتعلم بعضنا من البعض جماعيا وكيف يمكننا أن نلتقي في مكان يمكن لنا أن نفخر به جميعا.

الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

بيلاروس، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٦٥ صوتا مقابل ٤ أصوات (القرار

٢٨٤/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين

في أخذ الكلمة تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تتلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ

بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق للميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لناميبيا وأستراليا، على تفانيهما وجهودهما المكثفة في قيادتهما لنا في هذه العملية.

لقد كانت البرازيل، ولا تزال، ملتزمة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونحن فخورون جدا بسجلنا الحافل بالإنجازات. وفي ذلك السياق، نحافظ على انخراطنا النشط على الصعيدين الوطني والدولي في وضع سياسات عامة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعلاجهما وتنفيذ هذه السياسات. وقررت البرازيل تأييد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥) الذي اعتمد للتو في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، لأننا نرى أن الوثيقة الختامية، وإن لم تكن مثالية، هي الحل الوسط الوحيد الذي يمكن التوصل إليه في هذه اللحظة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي)

الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦.

ونغتتم هذه الفرصة لكي نعرب عن خالص تقديرنا للعمل الشاق الذي قامت به أستراليا وناميبيا كميشرين مشاركين في جمعنا معا لإصدار إعلان سياسي بشأن هذا الموضوع الحساس ولكنه مهم.

ويوفر اعتماد الإعلان اليوم تأييدا سياسيا رفيع المستوى للعناصر الأساسية للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز، بما في ذلك الأهداف الجديدة الجريئة للعلاج والوقاية وحقوق الإنسان والقيادة المجتمعية. وإذا ما تم بلوغ تلك الأهداف، ستقدم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، مع تقليص حالات الإصابة بالفيروس إلى أقل من ٠٠٠ ٣٧٠ حالة وحالات الوفيات المرتبطة بالإيدز إلى أقل من ٢٥٠ ٠٠٠ حالة بحلول عام ٢٠٢٥.

ونرحب بالاعتراف في الإعلان بأولئك الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية والأكثر عرضة للإصابة به والأكثر تضررا منه. ونرحب، على وجه الخصوص، بالاعتراف بالفئات السكانية الرئيسية، بمن فيهم الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمتحولون جنسيا، والمشتغلات بالجنس، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

وفي عام ٢٠١٩، شكل أفراد الفئات السكانية الرئيسية وشركاؤهم الجنسيون حوالي ٦٢ في المائة من جميع الإصابات الجديدة بالفيروس، رغم أنهم يشكلون نسبة صغيرة من سكان العالم. وإلى جانب تقديم اعتراف هام، يقر الإعلان أيضا بالدور المركزي لتلك الفئات السكانية ويلتزم بتعزيز أصواتهم من خلال دعم تقديم ٣٠ في المائة من خدمات الفحص والعلاج بقيادة المجتمع المحلي، و ٨٠ في المائة من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية للفئات السكانية المعرضة بشدة لخطر الإصابة بالفيروس، و ٦٠ في المائة من البرامج لدعم تحقيق التمكين المجتمعي.

وفي هذا العام، نحتفل أيضا بمرور أكثر من ٢٥ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥

ومن المهم جدا، أود أن أتقدم بالشكر للمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكل من يعمل معها، ولمساعدتها لنا على تقديم خدمة أفضل للفئات السكانية الرئيسية والفئات السكانية الأخرى بشأن هذه المسألة. وأود أيضا أن أشكر ممثلي المجتمع المدني ومنظماته التي لا تحاسبنا فحسب، بل تكفل لنا التعلم من أخطائنا وتحسين أدائنا للمضي قدما.

وأود أيضا أن أشكر جميع الذين يرغبون في مواصلة العمل على إيجاد الإرادة السياسية التي تحدث عنها الممثل الدائم لرواندا ببلاغه حتى نتمكن من تحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا لعام ٢٠٣٠. إن الطريق أمامنا صعب حقا وهذه مسائل صعبة وحساسة، ولكنني مقتنع تماما بأنها مسألة إرادة - حيث لا يوجد نقص في الأدلة أو العلم أو الدراية - ما سيسمح لنا بالوصول إلى غايتنا.

السيد وودروف (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، أستراليا، أوروغواي، آيسلندا، بوتسوانا، تايلند، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سويسرا، كندا، ليختنشتاين، المكسيك، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، ووفد بلدي، المملكة المتحدة.

يصادف عام ٢٠٢١ مرور أربعة عقود على الإبلاغ عن أولى حالات الإيدز وبداية وباء الإيدز. وبعد أربعين عاما، نواصل الكفاح العالمي ضد ذلك الوباء، وهذا هو سبب اجتماعنا هنا اليوم في الاجتماع الرفيع المستوى الخامس للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ونرحب برفض مشروع التعديلات الشفوية على القرار الذي اتخذ للتو واعتماد الإعلان السياسي الجريء بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥) بأغلبية ساحقة، مما يدل على وحدتنا الساحقة والتزامنا بالقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية العالمية

ونحن نلتزم بإعادة البناء على نحو أفضل بطريقة أكثر إنصافاً وشمولاً من كوفيد-١٩، بما في ذلك في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. ونعترف أيضاً بالمساهمة القيمة التي قدمتها القيادة والخبرة والبحث والتطوير والاستجابات التي يقودها المجتمع المحلي في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك تطوير لقاحات كوفيد-١٩.

ولذلك، فإننا نلتزم بالتنفيذ الكامل للإعلان، مسترشدين باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، واتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين، من خلال سياسات قائمة على الأدلة واستثمارات كافية. ونعتقد أن نجاح الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يتوقف على الإنصاف والوصول إلى العلاج والوقاية والرعاية داخل البلدان وفيما بينها، فضلاً عن المساواة الكاملة للجميع بموجب القانون.

ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجتمعات المتضررة من أجل تحقيق الوعود التي قطعت في الإعلان الجريء الذي اعتمد اليوم. وندعو إلى ضمان أن يؤدي الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن الاستجابة العالمية ووفائنا بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ما اعتقد أنه تعليق وثيق الصلة للغاية بالموضوع أدلت به المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز صباح اليوم: يمكننا إنهاء الإيدز كطوارئ صحي عمومي بحلول عام ٢٠٣٠ إذا ما اتحد العالم. ويسعدنا أن الكثيرين جداً منا قد اتحدوا اليوم.

السيد حاتم (البحرين): يسعدني أن أدلي بهذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الإمارات العربية المتحدة

بعقد منتديات المساواة بين الأجيال في المكسيك وفرنسا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب أيضاً بإدراج المرأة والفتاة في إعلان المساواة بين الجنسين وتمكينهما، بكل تنوعهما. ونشيد بإدراج إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، وهي خدمات حيوية لحياة وصحة ورفاه النساء والمراهقين والفتيات والسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والشاذين وحاملي صفات الجنسين.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا لأن الإعلان لا يعكس، فيما يتعلق بمسائل معينة، الحاجة إلى طموح أكبر إذا أردنا القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، يجب أن نواصل السعي للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن ما تخبرنا به الأدلة - وهو أن الأعمال الكاملة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التنقيف الجنسي الشامل القائم على الأدلة، أمر أساسي لنجاح التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذه اللحظة الحاسمة من الاستجابة العالمية، نؤكد بقوة التزامنا بمنع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على الإيدز باعتباره تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

ولكن لكي ننجح في بلوغ تلك الأهداف، يجب أن نتجاوز الإعلان. نحن على شفا كارثة في الاستجابة العالمية. فلم تتحقق الأهداف العشرة للمسار السريع للإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعبيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر القرار ٧٠/٢٦٦) بحلول الموعد النهائي المحدد في العام الماضي. وبدون دعم تلك الالتزامات الجديدة، لم يعد العالم يسير على الطريق الصحيح للوفاء بالتزامات أهداف التنمية المستدامة للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومما يزيد من تقادم التحديات التي نواجهها اليوم وباء فيروس كورونا الموازي، الذي لا يزال يضاعف أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل داخل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفيما بينها فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق)، وشاركت، كما هو الحال دائماً، مشاركة بناءة في المشاورات التي أدت إلى اعتماده. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة إيجابية فحواها الوحدة والاتساق في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الإعلان السياسي بغية ضخ زخم سياسي جديد في التعاون الدولي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه.

وتنتي الصين على الميسرين المشاركين، ناميبيا وأستراليا، لتيسيرهما المشاورات فيما بين الدول الأعضاء وجهودهما الرامية إلى تجاوز الخلافات وتعزيز توافق الآراء. ومن المؤسف أن النص الحالي لا يحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء. ولا تزال بعض البلدان، بما فيها الصين، تشعر بالقلق الشديد إزاء بعض صياغة الإعلان السياسي، مثل عبارة "المدافعون عن حقوق الإنسان" الواردة في الفقرة ٥٨ وعبارة "النهج التعاوني... القائم على الحقوق" في الفقرة ٧٠. وفي مثل هذه الظروف، فإن أي إجراء مخالف تتخذه الدول سيضر بسلطة الإعلان السياسي ويقوض التعاون بين الدول الأعضاء. ولهذا السبب اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت.

وقد شاركت الصين دائماً بنشاط في تعزيز التعاون الدولي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، وقدمت مساهمات كبيرة في هذا المجال. وسنظل ملتزمين بنهج بناء وإيجابي وسنعمل مع عموم الأعضاء لتحقيق نتيجة ناجحة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من الطبيعي أن يشعر وفد بلدنا بخيبة الأمل لأن نص القرار ٧٥/٢٨٤، الذي اعتمد للتو، رغم أنه يتضمن عناصر بناءة كثيرة، يتضمن أيضاً عناصر مدمرة كثيرة.

وتشمل العناصر البناءة، التي نؤيدها، الأهداف الدولية الجديدة ٩٥-٩٥-٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص

والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، وبلدي، مملكة البحرين - لتعليل موقفنا تجاه الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، المرفق بالقرار ٢٨٤/٧٥.

نود في مستهل المداخلة أن نتقدم بالشكر لسعادة الميسرين المشاركين، الممثل الدائم لأستراليا والممثل الدائم لناميبيا على جهودهما الدؤوبة في تيسير عملية المشاورات حول مشروع الإعلان (القرار ٢٨٤/٧٥) التي تأتي في ظل الحاجة الماسة إلى العمل المتضام المتعدد الأطراف، وبالاسترشاد بما تضمنته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد تعاملت دول مجلس التعاون بمرونة للوصول إلى وثيقة توافقية. وانضمت دولنا للتصويت مؤيدة للإعلان. وفي هذا الصدد، إننا نؤكد على الحقوق السيادية للدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بتنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في هذا الإعلان بما يتفق مع القوانين وأولويات التنمية الوطنية، وذلك تماشياً مع التشريعات الوطنية واحترام القيم الدينية والثقافية للمجتمع.

كما نؤكد على أهمية أن يبرز في الإعلانات والقرارات ذات الصلة الدور التوجيهي الأساسي للأسرة ومراعاة الفئات العمرية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم الشامل لجوانب الصحة الإنجابية.

وختاماً، نرى أن الإعلان السياسي الذي اعتمدهنا اليوم بحاجة إلى المزيد من العمل والمتابعة رغبة منا في رفع مستوى الطموح والتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة. وأرجو أن يكون هذا البيان جزءاً من المحضر الرسمي للجلسة والتقارير ذات الصلة.

السيد غوو جياكون (الصين) (تكلم بالصينية): تعلق الصين أهمية كبيرة على هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة

يتعلق بالمفهوم "غير القابل للكشف = غير القابل للانتقال"، الذي لا تتقيد صياغته بالمنشورات العلمية. ونلاحظ أن سجل إنجازات أمانة البرنامج المشترك في تلك العملية يترك الكثير مما ينبغي عمله.

ونحن مضطرون إلى تكرار استعدادنا للمشاركة والتعاون بنشاط فيما يتعلق بالعناصر البناء الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لن ننظر في جميع تلك الأحكام التي طرحت للتصويت للاتفاق عليها في المستقبل، ولن نعتبر أنفسنا ملزمين بها.

السيد كيتا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة اليابان، نرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق). نحن ممتنون للميسرين المشاركين، ناميبيا وأستراليا، على قيادتهما وعملهما المتقاني.

أولاً، بينما نقدر الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، نود أن نكرر التأكيد على أهمية وضع مختلف المسائل الصحية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في سياق التغطية الصحية الشاملة والنظام الصحي ككل وتعزيز جدول الأعمال الصحي الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لسنا مقتنعين بضرورة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٢٦، نظراً لأن جائحة مرض فيروس كورونا لم تتحسر بعد.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن ننسق بشكل شامل. ولا ينكر أحد أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مهم تاريخياً. ومع ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لدمج الجهود في المجال الصحي، التي شنتها الأمراض والتخصصات، ومعالجة المسائل الصحية بطريقة شاملة. وينبغي ألا نتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه مسألة قائمة بذاتها، بل ينبغي أن نتخذ نهجاً متكاملًا إزاء مختلف المسائل الصحية الخارجة عن نطاق السيطرة الفردية على الأمراض

المناعة البشرية/الإيدز لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأحكام المتعلقة بالقضاء على الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأحكام المتعلقة بمكافحة التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأهمية القيام بحملات للتوعية والإعلام لمكافحة هذا المرض.

ونحن من جانبنا ملتزمون التزاماً كاملاً بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعطيها الأولوية القصوى على الصعيد الوطني، تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠٣٠، وكذلك على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث نفذنا في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع التي كلف تمويلها ملايين الدولارات.

ولهذا السبب، نشعر بحزن عميق لأن تهديداً مشتركاً - وهو المرض الرهيب لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - قد استخدم ذريعة لدفع جدول أعمال مثير للجدل وخلافي إلى حد كبير. وغني عن البيان أن نص القرار ٢٨٤/٧٥، كما اعتمد، يدعو صراحة إلى إضفاء الصبغة القانونية على البغاء وتعاطي المخدرات، وتم رفض إدراج إشارات إلى تعزيز أسلوب حياة صحي والقيم الأسرية.

وبدلاً من النهج المتفق عليها في المفاوضات على الصعيد الدولي، كانت لدى الدول الأعضاء مفاهيم متضاربة ومتناقضة، مثل التربية الجنسية الشاملة. ويسرنا أن ذلك البند لم ينته به المطاف في النص النهائي. لقد صارت الأهداف الدولية المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان التي تحتاج إليها ورقة للمساومة في جميع هذه الخطط. وعارض عدد من الوفود بشدة إدراج إشارات في النص إلى الامتثال للتشريعات الوطنية وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن الحقوق السيادية للدول.

وتلاعبت الوفود نفسها على نطاق واسع بالإشارات إلى البيانات العلمية، ولكن عندما واجهت استنتاجات جعلتها تشعر بعدم الارتياح، فضلت تجاهلها ببساطة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما

التكلفة وشاملة للجميع، فضلا عن تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي الشامل للمهمشين والفئات الأكثر تخلفا عن الركب. ونشدد على مركزية التدخلات القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديد أكثر الفئات السكانية عرضة للإصابة وكذلك الفئات التي تعاني من أوجه عدم المساواة، مع ضمان حصولها على الخدمات التي تحتاج إليها دون تمييز أو وصم.

ولكننا نود أن نغتتم هذه الفرصة لنسجل موقف هنغاريا إزاء الفقرات ٢٦ و ٥٨ و ٦٠ (د). بالنسبة لهنغاريا فإن عدم السماح بتخلف أحد عن الركب يعتبر مصطلحا عالميا. ولذلك يساورنا القلق من أن اختيار مجموعات بشكل عشوائي وبطريقة تعسفية نسبيا مثل المهاجرين، ربما ينطوي على خطر استبعاد فئات أخرى في أوضاع هشة بالقدر نفسه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار تود هنغاريا أن تتأى بنفسها عن هذه الفقرة.

ونعتقد أن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل جميع الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، لضمان صحة ورفاه سكانها - بالإضافة إلى تمكينهم من تحقيق الرخاء في وطنهم ومنع حاجتهم إلى التشرذم الذي يعرض هؤلاء السكان لأوضاع أكثر هشاشة. وتظل هنغاريا شريكا عالميا ملتزما بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وستنفذ الإعلان السياسي بهذه الروح.

السيدة بونيلا ألكون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يؤكد دستور جمهورية غواتيمالا أن التمتع بالصحة دون تمييز من أي نوع حق إنساني أساسي. عليه فإننا نسلم، بصفتنا دولة تقدر تعددية الأطراف، بأهمية الإعلان السياسي (القرار ٢٨٤/٧٥) الذي اعتمده الجمعية العامة اليوم. ولذلك صوتت غواتيمالا مؤيدة له. وتكرر غواتيمالا تأكيد التزامها بالانضمام للجهود المبذولة لمواصلة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أن أشكر الميسرين المشاركين - سفيري أستراليا وناميبيا - على قيادتهما وعملهما أثناء عملية التفاوض.

مثل السل والأمراض غير المعدية والأمراض المعدية الناشئة. وينبغي أن نهدف الآن إلى اتباع نهج شامل يجمع الخطط الفردية المتعلقة بالصحة في سياق التحضير للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المقرر عقده في عام ٢٠٢٣.

أخيرا، إذ ندرك أهمية اتباع نهج منطلق من القاعدة إزاء الأمن البشري، يسرنا جدا أن نشهد مشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وفي سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما فتئت منظمات المجتمع المدني تقدم مساهمات كبيرة في حماية وتمكين جميع الفئات الضعيفة. ونأمل أن تؤدي مشاركة مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني إلى جعل هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الفيروس فعالة.

السيد سهراي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ترى جمهورية إيران الإسلامية أن الإعلان السياسي الذي اعتمدهت الجمعية العامة للتو بموجب القرار ٢٨٤/٧٥ يتضمن بعض المفاهيم والمصطلحات الإشكالية والمثيرة للشواغل. في هذا الصدد، وبما أن تلك المفاهيم والصيغة الواردة في الإعلان السياسي، تتناقض مع القواعد والتشريعات الوطنية لبلدي وتراثه الثقافي وأولوياته الإنمائية الوطنية، لا سيما في السياقات الاجتماعية والوبائية، فإن وفد بلدي ينأى بنفسه عن الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا أن تعرب عن تقديرها للميسرين المشاركين على عملهم الدؤوب والتزامهم بوضع الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ الذي اعتمد للتو بموجب القرار ٢٨٤/٧٥.

تلتزم هنغاريا التزاما راسخا بإنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب إنهاء هذه الآفة اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الحكومات في مجال الوقاية وتوفير خدمات صحية كافية وميسورة

وأن القائمة لا تتسق مع سياقه وأنظمتها الوطنية. وينظر العراق إلى مصطلح "الحد من الضرر" المشار إليه في الحاشية ١٥ للفقرة ٣٦ والفقرتين ٦٠ (أ) و ٦٠ (ب) وفقا لقوانينه ولوائحه الوطنية الحالية.

وفيما يتعلق بالفقرات ١ (ج) و ٢٨ و ٣٧ و ٦٥ (أ) و ٦٥ (ب)، يود العراق أن يؤكد أن تشريعاته الوطنية تعبر عن سياقه الثقافي وأولوياته الوطنية. وفي هذا الصدد، تجري عادة عملية استعراض قوانين البلد وإصلاحها، وفقا للمتطلبات الوطنية.

ويود وفد بلدي أن يطلب إدراج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

السيدة شمات (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تتمسك جمهورية بيلاروس بقوة بالتزامها الكامل بمنع حدوث حالات جديدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالعلاج المصابين بالفيروس في إطار برنامجها الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفقا لالتزاماتها الدولية. ونتشاطر القلق الواسع النطاق بشأن الشوط الذي لا يزال يتعين عليه قطعه لتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) المعتمد في عام ٢٠١٦. ونرحب بتنظيم اجتماع آخر رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

للأسف، ولأول مرة منذ أن بدأت الجمعية العامة النظر في مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لم تتمكن جمهورية بيلاروس من تأييد الإعلان السياسي بشأن مكافحة الفيروس والإيدز، بصيغته المقدمة. وفي هذا الصدد، يود وفد بيلاروس أن يقدم بيانا بشأن المسائل الإجرائية وبشأن المضمون.

أولا، نعرب عن قلقنا الصادق إزاء عملية الاتفاق على الإعلان السياسي نفسه. فلا يمكن وصف الوثيقة السياسية الأولية بأنها محايدة أو غير متحيزة نظرا لتضمنها عددا مفرطا من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها داخل الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، تضع هذه الوثيقة المشاركين في المفاوضات على أساس غير متكافئ من خلال

ويود وفد بلدي أن يذكر، في سياق موافقته على اتباع نهج كلي إزاء الرعاية الصحية، أن دستور بلدنا يؤكد - فيما يتعلق بالإشارات والتفسيرات المتعلقة بالحقوق الإنجابية - أن الدولة هي التي تكفل وتحمي حياة الإنسان وسلامته وأمنه منذ لحظة الحمل وأن التمتع بالصحة حق أساسي من حقوق الإنسان دون أي شكل من أشكال التمييز.

ولذلك تعرب غواتيمالا عن تحفظاتها فيما يتعلق بالفقرات ٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ و ٦٠ (هـ) لأن مصطلح "الحقوق الإنجابية" يمكن تفسيره بطريقة خاطئة بالنظر إلى أن تشريعاتنا الوطنية تشير فقط إلى سياسات الصحة الجنسية والإنجابية وليس الحقوق الجنسية والإنجابية - التي يمكن تفسيرها على أنها حق في الإجهاض أو الممارسات المجهضة، الأمر الذي يتعارض مع التشريع الوطني.

السيد الخالدي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): يرحب العراق باعتماد الجمعية العامة الإعلان السياسي (القرار ٢٨٤/٧٥)، ويود أن يشكر سعادة السيد ميتشل فيفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، وسعادة السيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، على مشاركتها في تيسير هذه العملية.

يولي العراق أهمية كبيرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويعترف بأن الإيدز لا يزال يشكل تحديا صحيا وإنمائيا ملحا. وعليه صوت العراق مؤيدا للإعلان. ويؤمن العراق بتعددية الأطراف في الأمم المتحدة، وشارك بشكل بنّاء طوال المفاوضات بروح من التوافق على الرغم من أن الوثيقة تتضمن بعض الإشارات التي لا تتماشى مع تشريعاتنا الوطنية. يشدد العراق على الحق السيادي لجميع الدول في تنفيذ سياساتها وقوانينها الوطنية داخل أراضيها.

غير أن العراق يود أن ينأى بنفسه في هذا الصدد عن مصطلح "الفئات السكانية الرئيسية" الوارد في الفقرات ٢٥ و ٢٨ و ٥٨ و ٦٠ (ب). وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالقائمة الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٦٠ (ب) يؤكد العراق بقوة أن لكل بلد تعريفه الخاص للسكان المعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

السلوك المحفوف بالمخاطر وتشجيع العلاقات السليمة والتي تتصف بالمسؤولية، ولا سيما بين الشباب. كما نؤكد على الأهمية الرئيسية للأسرة في تنشئة الأطفال وفي مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

ونعرب عن قلقنا إزاء عدم التعبير بشكل كاف عن هذه الاستراتيجيات في الوثيقة.

وفيما يتعلق بالتعليم الشامل وتوفير المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية داخل المدارس وخارجها، يؤكد وفد بيلاروس أن المسؤولية الرئيسية عن تعليم الأطفال وتربيتهم تقع على عاتق الوالدين، اللذين يتمتعان بحقوق الأولوية في هذا المجال.

ولذلك، يطلب وفد بيلاروس أن يتضمن المحضر الحرفي لهذه الجلسة موقفاً بشأن الفقرات ١ و ٢٨ و ٣٧ و ٦٥ (أ) و (ب) فيما يتعلق بالالتزامات بإصلاح التشريعات الوطنية وبشأن الفقرتين ٢٥ و ٦٠ (ب) فيما يتعلق بتحديد الفئات السكانية الرئيسية وبشأن الفقرة ٦٠ (ز) فيما يتعلق بصياغة التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ونؤكد مرة أخرى عزمنا على مواصلة بذل جهود دؤوبة لتحقيق أهداف القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيدة المرموري (ليبيا): في البداية، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى الميسرين المشاركين الكريمين، الممثل الدائم لناميبيا والممثل الدائم لأستراليا، على جهودهما الحثيثة ومساعدتهما الجادة التي بذلها من أجل إنجاح المفاوضات ومحاولة الوصول إلى نص إعلان سياسي يضع العالم على المسار الصحيح لإنهاء الإيدز الذي يهدد الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء، إيماناً منه بالأهمية الكبرى التي يمثلها هذا الإعلان الذي سيقضي على أحد أشق التحديات لحياة الإنسان وكرامته ويقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سائر

تأسيس مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، استناداً إلى التشريعات الوطنية، على تقاليد ثقافية. وفي الوقت نفسه، جرى تصوير حقيقة الخفض الضئيل جداً لعدد هذه المفاهيم في نص الإعلان، وهي مفاهيم غير متفق عليها وكان لها أيضاً، في بعض الحالات، أثر سلبي مباشر على جهودنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، باعتبارها مرونة استثنائية.

ثانياً، على نحو ما بين النظر في الإعلان السياسي اليوم، هناك عدد من المسائل التي لم تتمكن الوفود من التوصل إلى حلول توفيقية بشأنها. وعلى الرغم من الاعتراضات المتكررة، لم يؤخذ في الاعتبار قلقنا وموقفنا المبدئي بشأن عدد من المسائل. ونرى أن الفقرة ١٠ من الإعلان السياسي تؤكد من جديد الحقوق السيادية للدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة أن تتفد جميع البلدان الالتزامات والتعهدات الواردة في هذا الإعلان بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتحتفظ جمهورية بيلاروس بحقها في أن يكون لها موقف خاص بشأن المسائل التالية: في سياق الوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان، بما في ذلك إمكانية استعراض التشريعات الوطنية وتعديلها، سنمضي قدماً استناداً إلى مبدأ السيادة الوطنية للدولة وأولوياتنا الإنمائية الوطنية.

وفيما يتعلق بتحديد الفئات السكانية الرئيسية، نرى أنه، مع مراعاة الحالة الوبائية في الميدان، يحق لكل بلد تقرير الفئات السكانية المحددة التي يعتبرها رئيسية من منظور ديناميات الوباء وتدابير الاستجابة.

ونلاحظ الأهمية الخاصة التي يكتسبها تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستشارات والاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بالإصابة بالفيروس. وبالإضافة إلى مكافحة التمييز والوصم، التي أصبحت موضع التركيز الرئيسي للإعلان، فضلاً عن الإجراءات الرامية إلى الحد من المخاطر، من المهم للغاية أيضاً إيلاء اهتمام للاستراتيجيات الرامية إلى منع

السيدة حسن (مصر): السيد الرئيس، في البداية تود مصر توجيه الشكر لكل من الممثل الدائم لناميبيا والممثل الدائم لأستراليا على جهودهما في تيسير عملية المشاورات التي أدت إلى اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق).

صوتت مصر مؤيدة اعتماد الإعلان السياسي لما توليه القارة الأفريقية من أهمية لموضوع مكافحة الإيدز. وإذ تؤكد مصر على حق كل إنسان، دون أي تمييز، في التمتع بأعلى مستوى من الصحة، من خلال توفير النفاذ لخدمات الرعاية الصحية للجميع؛ فإننا نأسف للمساوي للخلط بين قضية مكافحة الإيدز، والزج بمفاهيم خلافية في الإعلان السياسي، مما أثر سلباً على روح التوافق حوله، وبما قد يؤدي إلى تشتيت الجهود الدولية الرامية لمكافحته.

في هذا الصدد، تشدد مصر على دور الثقافة والأسرة والأخلاق والدين في مكافحة الإيدز. كما تؤكد على الحقوق السيادية للدول في تنفيذ ما ورد في الإعلان السياسي وفقاً لتشريعاتها الوطنية، وأولويات خططها التنموية الوطنية، فضلاً عن خصوصيتها الثقافية.

تود مصر توضيح موقفها بشأن الدراسة المسماة "غير القابل للكشف - غير القابل للانتقال" المذكورة في الإعلان؛ حيث ترى مصر أن هدف الدراسة هو تشجيع المصابين بالإيدز على تلقي العلاج بشكل منتظم. إلا إنها لا تعتبر تلك الدراسة دليلاً علمياً جازماً بأن احتمالية نقل العدوى هي صفر؛ ولا تعتبر نتائج الدراسة قاعدة يمكن اتباعها أو الاستناد إليها.

وتعيد مصر التأكيد على إنه لا يمكن اعتبار أي من نصوص الإعلان الحالي مساساً بقوانينها الوطنية وبالالتزامات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالالتزام بالعمل اللائق الذي يحافظ على كرامة الإنسان، وكذلك على صعيد مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات. وبناء عليه، تتأى مصر بنفسها عن الفقرات التالية ٢٥ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٥٨

أنحاء العالم ويؤثر في المجتمع على جميع مستوياته، الوطنية والمحلية والأسرية والفردية، وخصوصاً في قارتنا الأفريقية.

ولكننا نود أن نؤكد في الوقت نفسه أن التزامنا بتنفيذ الإعلان السياسي سيكون بما يتفق مع القوانين وتشريعاتنا الوطنية وأولويات التنمية الوطنية. وعليه، فإننا نرغب في إبراز تحفظاتنا بشأن النص النهائي للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق) الذي اعتمد اليوم، وهي على النحو التالي:

الفقرة ٢٥، نتفق على أن عبارة "الفئات السكانية الرئيسية" لا تتسق مع تشريعاتنا الوطنية. والإشارات الصريحة إلى المثليين، حيث تعد هذه الفقرات إشكالية كبيرة بالنسبة لنا، إذ أن القائمة الموجودة في هذه الفقرة لا تعد بالنسبة لنا استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إذ أنه يجب التعامل مع المصابين بحالات إصابة دون الحاجة إلى وضع قائمة كمحاولة لتقنين هذه السلوكيات التي قد تؤدي إلى زيادة الحالات بدلاً من الحد منها.

الفقرات التي تدعو إلى إلغاء القوانين، والتي من أبرزها الفقرة ٢٨ و ٦٥ (أ) و ٦٥ (ب)، والفقرة ٣٧، حيث لاحظنا أنها تدعو إلى الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية للشركاء الجنسيين والعاملين بالجنس والبغاء ومتعاطي المخدرات، وتدعو إلى إلغاء قوانين سن الرشد، وهذا ما لاحظناه في الفقرة ٢٥ و ٦٥ (أ)، حيث إن هذه القوانين قوانين احترازية للوقاية ولا يمكن وصفها بأنها تمييزية. وكذلك تخصيص ميزانية للتمكين المجتمعي لتعزيز حقوق المثليين في البلدان وهذا أمر غير مقبول، وتعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتعليم الفتيات لا يمكن قبوله دون توصية الوالدين. إن هذه الإشارات وبعض الفقرات تتعارض مع قوانيننا الوطنية.

وبما إن الإعلان ينص في الديباجة على أنه يمثلنا كدول، فإننا نكرر إننا انضمنا إلى التوافق لما يمثله هذا الإعلان من أهمية كبرى تسهم في إنقاذ الأرواح، وتمنع التسبب في مزيد من الوفيات بسبب السياسات الخاطئة. إلا أننا نتحفظ على ما يخالف ذلك ونأى بنفسنا عن خلافه. لذلك، نأمل منكم تسجيل هذا البيان في محضر الجلسة.

واللغة التي قد تدل على التتقيف الجنسي الشامل، والتي نرى أنها ليست الصيغة المتفق عليها وطنيا أو بتوافق الآراء.

وتكرر ماليزيا تأييدها للمبادرات المنصوص عليها في الإعلان السياسي وفقا للقوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية والاستراتيجية الوطنية.

وتأمل ماليزيا، بالتعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، أن تتمكن معا من القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا عاما بحلول عام ٢٠٣٠، وتظل ماليزيا مستعدة لتقاسم خبراتها وإنجازاتها، فضلا عن التعلم من أفضل ممارسات الدول الأعضاء الأخرى واعتمادها في هذا الشأن. وسنكون ممتنين لإدراج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إدراكا مني لعامل الوقت وجدول الأعمال المزدحم الذي ينتظرنا، سأتوخى الإيجاز. أود أن أضيف صوت إسرائيل للأخرين في توجيه الشكر إلى الممثلين الدائمين لأستراليا وناميبيا وأفرقتها على قيادتهم في صياغة الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق)، الذي اعتمده للتو. وكنا نأمل، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، في رؤية إعلان أكثر طموحا، وبالطبع اعتماده بتوافق الآراء. وإذا أردنا أن ننجح في تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمدهنا اليوم، فيجب علينا أن نعمل معا. وإسرائيل ملتزمة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وستعمل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية الأخرى، ولا سيما المجتمع المدني، من أجل تحقيق هدفنا المشترك.

السيد مونتينيغرو بورجيه (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشاطركم أن نيكاراغوا قد ضاعفت منذ عام ٢٠١٧ أربع مرات الميزانية المخصصة للحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وإعداد برامج للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، بفضل سياستها الصحية وتخطيط الميزانية

و ٦٠ (ب) و ٦٣ (د). وختاما تطالب مصر بتضمين نص هذا البيان في محضر الجلسة.

السيد إدريس (السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن عميق تقدير السودان وامتنانها لسيد ميتشيل فايفيلد، الممثل الدائم لأستراليا، والسيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا، الميسرين المشاركين للإعلان السياسي (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق)، ولجميع الأعضاء على مشاركتهم البناءة.

لقد صوتت السودان مؤيدة للإعلان السياسي بغية إعادة تأكيد التزامها بإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وفقا لقوانينها الوطنية. ولذلك فإن السودان تتأى بنفسها عن الفقرة ٦٠ (ب)، على النحو الذي صيغت به.

السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد ماليزيا بالأمم المتحدة على تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتدرك أهمية التأثير العالمي لتحقيق الغاية المتمثلة في القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتبنى ماليزيا مبادئ الصحة للجميع وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب في توفير أفضل رعاية صحية لأي شخص بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو لون البشرة أو المعتقد. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالممثلين الدائمين لأستراليا وناميبيا على الطريقة التي قادا بها العملية التشاورية الواسعة والشفافة بشأن الإعلان السياسي.

وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها بسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كما ورد في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ومع ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء المصطلحات الحساسة والتي تطرح إشكالية والغامضة الواردة في الإعلان السياسي المعتمد. وفي هذا الصدد، وبينما نؤيد اعتماد الإعلان السياسي، فإننا ننأى بأنفسنا عن المصطلحات الخلافية، وهي الأشكال المتعددة والمتقاطعة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية،

التميزية الأخرى مستقبلاً. ومع ذلك، لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نؤيد فكرة توفير بيئة مواتية تتيح لنا إصدار القوانين المذكورة في الإعلان السياسي.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، يقدر وفد بلادي ويحترم الجهود المبذولة من قبل الميسرين الموقرين. لقد صوت وفد بلادي ضد الإعلان السياسي (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق)، وذلك للأسباب الموجبة التالية.

(تكلم بالإنكليزية)

أولاً، من الواضح أن موضوع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز قد أسيء استخدامه للمضي بجدول أعمال مختلف ومثير للجدل إلى حد كبير، وفرضه بشكل صارخ على الدول الأعضاء. والتزمت وفود كثيرة الصمت، ولكن شواغلها لم تعالج رغم النداءات المستمرة لإجراء المزيد من المفاوضات من أجل التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء. ومع ذلك، قُدم مشروع النص إلى الجمعية العامة. مما أدى إلى تكرار العديد من الصيغ الإشكالية في النص، وهي صيغ تتناقض مع التشريعات والسياسات والأولويات الوطنية، فضلاً عن الالتزامات الدولية بموجب صكوك الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة. ثانياً، أود أن أبرز بعض التفاصيل الواردة في بعض فقرات الإعلان السياسي والتي يرى فيها بلدي مبعث قلق. فالفقرة ٢٥ المتعلقة بالفئات السكانية الرئيسية، لا تتضمن عناصر مثيرة للجدل فحسب، بل أدخلت تغييرات على الرسالة الرئيسية للفقرة في اللحظة الأخيرة دون التناقش مع الدول الأعضاء ولا الاستناد إلى أي مصدر معين يتناول علمياً حق الحكومات ومسؤوليتها في تحديد الفئات السكانية الرئيسية في مجال الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية على أساس السياق المحلي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٨ بشأن القوانين التقييدية والتمييزية المتعلقة بعدم الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتعرض له ونقله، وفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس

العامة للجمهورية، تجعلنا بلدا يعالج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بطريقة تركز أساساً على الإنسان. ولا يوجد تمييز في نيكاراغوا. فلدينا مكتب المدعي العام المعني بحقوق الإنسان ووزارة الصحة والبرلمان الذي يقر الميزانية العامة للبلد، بما فيها بند بشأن مكافحة الإيدز. وهناك أيضاً برامج اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز، التي تتيح تغطية كاملة للاحتياجات من الأدوية والرعاية الشاملة لعلاج الإخوة والأخوات المصابين بالفيروس.

ونؤكد مجدداً الموقف المبدئي لحكومة المصالحة والوحدة الوطنية، الذي مفاده أن لكل فرد من الأفراد الحق في الحياة بوصفه حقا أساسياً غير قابل للتصرف منذ لحظة بداية الحمل، وفقاً لدستورنا وقوانيننا، وباعتبارنا دولة موقعة على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتصويت على الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٨٤/٧٥، المرفق)، صوتت نيكاراغوا لصالح السيادة والحق في الحياة واحترام التقاليد الثقافية للشعوب احتراماً كاملاً.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشيد بالميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لأستراليا وناميبيا، لجهودهما الرائعة للتوصل إلى القرار الشامل ٢٨٤/٧٥. ومع أننا نؤيد الجوانب العامة للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، نود أن نسجل تحفظنا على بعض المصطلحات، مثل أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة الجوانب والتتقيف الجنسي الشامل، على سبيل المثال لا الحصر.

ونتفق مع أهمية القضاء على جائحة الإيدز من العالم بحلول عام ٢٠٣٠. كما نتفق مع حقيقة أن ذلك فيه خير كثير لنا جميعاً. وينبغي لنا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة صوب تحقيق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج الأشخاص المصابين بالإيدز.

وقد أصدرنا العديد من القوانين والمبادئ التوجيهية، مثل القوانين المتعلقة بممارسات الحد من الضرر، وسنراجع العديد من القوانين

لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغيير القوانين المتعلقة بسن الرضا بممارسة العلاقات الجنسية، وإلغاء تجريم عدم الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتعرض له ونقله دون تحديد ما إذا كانت هذه الأعمال متعمدة ومستتدة إلى سابق معرفة أم لا. وتتعارض هذه الفقرة مع التشريعات الوطنية لمعظم البلدان والتزاماتها الدولية بموجب الصكوك القانونية مثل اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية لمراقبة المخدرات واتفاقية حقوق الطفل.

وأخيراً، فيما يتعلق بمقدمة الفقرة ٧٠ والفقرة ٧٠ (ج)، بشأن النهج القائم على الحقوق والنموذج التشغيلي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الفقرة تتضمن مصطلح "النهج القائم على الحقوق" المثير للجدل والمتبجح به باستمرار. ويهدف هذا إلى توسيع نطاق الولاية الطبية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما لا يتماشى مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٤ الذي أنشأ البرنامج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. وسنواصل الاجتماع العام الرفيع المستوى بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجرم ما لا يقل عن ٩٢ بلداً التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية وعدم الكشف عن الإصابة به و/أو نقله. واقترح هذا الالتزام دون تحديد غياب طابع التعمد لهذه الأعمال واستنادها إلى سابق معرفة أمر إشكالي للغاية ويتناقض مع التشريعات الوطنية.

وفي الفقرة ٥٨، تقوض، مرة أخرى، صيغة "الفئات السكانية الرئيسية" تحديداً مفهوم تلك الفئات، مما قد يوحي بأنه قد يكون هناك أشخاص آخرون غير الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضين للإصابة به أو المصابين به. وقد استعملت هذه الصيغة مرارا في النص للحدث عن تلك الفئات في سياق فيروس نقص المناعة البشرية، دون تقديم أي تفسير رغم معارضة شديدة من العديد من البلدان.

أما الفقرة ٦٠ (ب)، المتعلقة بتكثيف نهج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية على نحو يلبي الاحتياجات المتنوعة للمشتغلين بالجنس والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، فجاءت في صيغة غير واضحة وغامضة يمكن تفسيرها على أنها تشجع البغاء وتعاطي المخدرات. كما أنها تتضمن مصطلحات مثيرة للجدل.

أما الفقرة ٦٥ (أ)، المتعلقة بإصلاح الأطر القانونية، فإنها تسعى بأكملها إلى التدخل في التشريعات الوطنية، بهدف إضفاء الشرعية على الاشتغال بالجنس وتعاطي المخدرات، وفقاً للاستراتيجية العالمية